

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9387

الخميس، 27 تموز/يوليه 2023، الساعة 15/35

نيويورك

الرئيس	السيد كاريوكي/السيد إيكيرسلي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد خلونين
	إكوادور	السيد إيفاس بينافيدس
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة المنهالي
	البرازيل	السيدة إسبشيت مايا
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيدة وانغ ينغتونغ
	غابون	السيدة أوي
	غانا	السيدة أوسبي
	فرنسا	السيد نيلي
	مالطة	السيد كامليري
	موزامبيق	السيد بواناهاغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة بوسنتيل
	اليابان	السيد نيشياما

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601, Chief of the Verbatim Reporting Service). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-22176 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة 15/35.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بالألا تتجاوز مدة بياناتهم ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. الأضواء الومضة المثبتة على أطواق الميكروفونات ستنبه المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة للسيد كاميلي.

السيد كاميلي (تكلم بالإنكليزية): يشعر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بقلق بالغ إزاء تزايد العنف والتطرف في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، مما يؤدي إلى سقوط أعداد مروعة من الضحايا المدنيين. ويأسف الاتحاد الأوروبي لزيادة العنف، والتي لم تسفر عن خسائر مأساوية في الأرواح فحسب، بل أدت أيضا إلى تأجيج التوتر والعداء. إننا ندعو جميع الأطراف إلى إعادة الالتزام الحقيقي بالتوصل إلى حل الدولتين بغية تعزيز الاستقرار وزيادة الرخاء وتوطيد الأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ونواصل دعوة القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى تهدئة الأوضاع والامتناع عن الأعمال التي من شأنها أن تزيد التوترات. ويجب الحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة، تمشيا مع التفاهات السابقة ومع احترام الدور الخاص للأردن. ويجب الحفاظ على التعايش السلمي بين المسيحيين واليهود والمسلمين.

يدين الاتحاد الأوروبي بشدة الإطلاق العشوائي للصواريخ على إسرائيل من قبل حركتي حماس والجهد الإسلامي الفلسطيني وجماعات إرهابية أخرى. ويقر الاتحاد الأوروبي بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس وحماية سكانها المدنيين، مع التأكيد على أنه يتعين ممارسة هذا الحق بطريقة متناسبة ومع احترام كامل للقانون الدولي الإنساني. ندين بشدة الهجمات الإرهابية الأخيرة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك جميع أشكال الإرهاب، ونأسف للخسارة المأساوية في الأرواح. ونظل ملتزمين بأمن إسرائيل وبمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. فيجب أن يكون هناك وقف فوري للهجمات الإرهابية، التي ينبغي للجميع أن يدينوها، وكذلك وقف الممارسات التي تدعمها.

ونؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ قرارات المجلس السابقة، بما فيها القرار 2334 (2016)، وكذلك انطباق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونؤكد من جديد معارضتنا القوية للسياسة والأنشطة الاستيطانية لإسرائيل، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها. إن أعمال مثل عمليات الإخلاء والنقل القسري وهدم المنازل ومصادرتها لن تؤدي إلا إلى تفاقم بيئة متوترة أصلا وتهديد إمكانية تحقيق حل الدولتين. يتعين على إسرائيل أن توقف توسيع وتقنين المستوطنات، وأن تمنع عنف المستوطنين، وأن تكفل محاسبة الجناة. ولن يعترف الاتحاد الأوروبي بالتغييرات في خطوط عام 1967 ما لم يتفق عليها الطرفان. إن الحالة الإنسانية في قطاع غزة تتطلب المزيد من تخفيف القيود، مع أخذ الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل في الحسبان.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بالتوصل إلى حل عادل وشامل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، على أساس حل الدولتين، وفيه تعيش دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة للأراضي وذات السيادة والقابلة للحياة جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل، على أن تكون القدس عاصمة مستقبلية لكلا الدولتين. ومن المهم استعادة أفق سياسي يفضي إلى تحقيق حل الدولتين. إن الاتفاق التفاوضي هو وحده الذي يتيح فرصة للأمن والسلم للجميع.

إن هناك حاجة ملحة إلى منظور جديد للسلام. في 13 شباط/فبراير، اتفق الممثل السامي للاتحاد الأوروبي ونائب الرئيس ووزير الخارجية السعودي والأمين العام لجامعة الدول العربية على استكشاف سبل إحياء وضمان إمكانية التوصل إلى حل الدولتين وتحقيق سلام عادل وشامل ودائم. وقد أعاد الاتحاد الأوروبي تأكيد اقتراحه بتقديم حزمة غير مسبوقة من الدعم الاقتصادي والسياسي والأمني في سياق اتفاق على الوضع النهائي، على النحو الذي أقرته استنتاجات المجلس في كانون الأول/ديسمبر 2013. ونتطلع، في ذلك الجهد، إلى العمل عن كثب مع الشركاء العرب وغيرهم من الشركاء الدوليين.

في عام 2023، لدعم الناس داخل سورية والبلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين السوريين. وتعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم 70 في المائة من إجمالي المنح، أو 3.8 بلايين يورو، مع 2.1 بليون يورو من المفوضية الأوروبية و 1.7 بليون يورو من الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة عن قروض بقيمة 4 بلايين يورو، بشروط ميسرة، ليصل إجمالي المنح والقروض إلى 9.6 بلايين يورو، بزيادة قدرها 800 مليون يورو مقارنة بما تم تحقيقه خلال مؤتمر العام الماضي.

وهذا دليل ملموس على أن المجتمع الدولي يقف إلى جانب الشعب السوري ومن يستضيفونه. وأعاد المؤتمر تأكيد التزام المجتمع الدولي السياسي والإنساني والمالي تجاه الشعب السوري، ووجد دعم المجتمع الدولي المستمر والثابت لجيران سورية في التصدي للتحديات الفورية والطويلة الأجل التي يفرضها عليهم النزاع. ويظل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أكبر جهة مانحة وقد حشدوا أكثر من 30 بليون يورو لدعم السوريين في سورية وفي المنطقة لتلبية الاحتياجات الناشئة عن الأزمة السورية منذ عام 2011.

والسبيل الوحيد إلى السلام المستدام لسورية هو التوصل إلى حل سياسي، تمشيا مع القرار 2254 (2015)، مع مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وهادفة وتتماشى مع بيان جنيف لعام 2012 (S/2012/522، المرفق). ويظل من الضروري، في العام الثالث عشر من النزاع، أن يواصل المجتمع الدولي السعي إلى حل سياسي مستدام وشامل في سورية. ويقف الاتحاد الأوروبي بحزم في التزامه بذلك الهدف، ويدعم الجهود المستمرة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن للمضي قدماً على جميع جوانب القرار 2254 (2015)، بما في ذلك نهجه "خطوة مقابل خطوة" في تعزيز العملية السياسية واستئناف عمل اللجنة الدستورية.

وقد أحاط الاتحاد الأوروبي علماً بالقرار السيادي الذي اتخذته جامعة الدول العربية بإعادة قبول سورية. ولم يتغير موقفنا. ونؤكد من جديد أنه لن يكون ممكناً التطبيع أو رفع العقوبات أو إعادة

وسيوصل الاتحاد الأوروبي دعوة السلطة الفلسطينية إلى إجراء انتخابات وطنية حرة وشفافة وشاملة من دون مزيد من التأخير. ويحث جميع الفصائل الفلسطينية على الانخراط بحسن نية في عملية المصالحة وعلى التقيد بالاتفاقات السابقة ونبذ العنف والإرهاب والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود والالتزام بالمبادئ الديمقراطية، بما في ذلك سيادة القانون. فالمؤسسات الفلسطينية الديمقراطية القائمة على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان حيوية للشعب الفلسطيني، وفي نهاية المطاف، لحل الدولتين.

ويجب أن تسمح جميع الأطراف للمجتمع المدني الفلسطيني بالاضطلاع بمهمته الهامة بحرية، مع وجوب احترام حرية التعبير. ويعتز الاتحاد الأوروبي بما يقدمه من دعم مستمر للمجتمع المدني، الذي يسهم في جهود السلام وبناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. واستعداداً لانعقاد لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية التي تقدم إلى الشعب الفلسطيني على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في الاجتماعات السابقة. وإلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ومنصف ومتفق عليه وواقعي لقضية اللاجئين، وفقاً للقانون الدولي، تظل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تكتسي أهمية بالغة لتوفير الحماية الضرورية والخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين ودعم السلام والاستقرار في المنطقة. وسيوصل الاتحاد الأوروبي دعم الأونروا في أقاليم عملياتها كافة، بما في ذلك القدس الشرقية. وسيرصد الاتحاد الأوروبي عن كثب التطورات وآثارها على الأرض، وسيظل على استعداد لمواصلة الإسهام في حماية حل الدولتين وقابليته للاستمرار.

وتظل سورية تحتل مكانة عالية في قائمة أولويات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وقد تعهد المجتمع الدولي، في مؤتمر بروكسل السابع حول دعم مستقبل سورية والمنطقة الذي استضافه وترأسه الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه الماضي، بتقديم 5.6 بلايين يورو لعام 2023 وما بعده، بما في ذلك 4.6 بلايين يورو

تعالج الأسباب الكامنة وراء أزمي اللاجئين والتشرد بموجب القرار 2254 (2015). ولا يفتأ الاتحاد الأوروبي يحذر من حدوث أي نزوح آخر في أي جزء من سورية، وكذلك ضد الاستغلال المحتمل لذلك النزوح لأغراض الهندسة الاجتماعية والديموغرافية. ولا يزال اللاجئون السوريون في البلدان المجاورة غير قادرين على العودة إلى ديارهم، حيث لم يتم استيفاء شروط العودة الآمنة والكرامة والطوعية، بما يتماشى مع المعايير التي حددتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووفقاً للقانون الدولي. وتقع على عاتق النظام السوري مسؤولية إزالة تلك العقبات، ولن نكون في وضع يسمح لنا بدعم عمليات العودة إلا بعد استيفاء تلك الشروط.

ويجب على النظام السوري أن يتعاون بشكل كامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتحقيقاتها حول استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع، بما في ذلك الهجوم في دوما، وكذلك بشأن استكمال تفكيك برنامجه للأسلحة الكيميائية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي، بوصفه عضواً في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، العمل من أجل ضمان المساءلة الكاملة.

ويشجب الاتحاد الأوروبي حق النقض الذي استخدمه الاتحاد الروسي، في 11 تموز/يوليه، بشأن تجديد القرار 2672 (2023) المتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود في شمال غرب سورية. فسيزيد هذا الاستخدام لحق النقض من تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً في المنطقة ويعطل بشكل خطير إيصال الإمدادات الإنسانية المنقذة للحياة إلى الملايين المحتاجين. وندعو مجلس الأمن إلى بذل الجهود لإيجاد حل يمكن من مواصلة المساعدة عبر الحدود. ويجب حماية المدنيين في جميع الأوقات. ويؤيد الاتحاد الأوروبي النداءات التي وجهها مجلس الأمن لتنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. ويجب معالجة مخاوف تركيا الأمنية النابعة من شمال سورية بالوسائل السياسية والدبلوماسية، وفي امتثال كامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن مشاريع التعافي المبكر مهمة لدعم قدرة الشعب السوري على الصمود وبناء قدرات المجتمع واعتماده على الذات ومستقبله.

الإعمار حتى ينخرط النظام السوري في عملية سياسية ذات مصداقية ومستدامة وشاملة، في إطار القرار 2254 (2015). غير أن الاتحاد الأوروبي ينوّه إلى أن مجلس الأمن اعتمد، في ضوء الزلازل الأخيرة، استثناءات لأغراض إنسانية من أنظمة جزاءات الأمم المتحدة في القرار 2664 (2022). وعلى الرغم من أن التدابير التقييدية للاتحاد الأوروبي لا تقف في طريق جهود الإغاثة الإنسانية أو الغذاء أو الإمدادات الطبية، قرر الاتحاد الأوروبي، بنفس الروح، تطبيق استثناءات مؤقتة من نظام جزاءاته المستقل على سورية. فذلك سيسر الإيصال السريع للمساعدات الإنسانية والمعونة، ويساعد على الاستجابة للإلحاح المستمر للأزمة الإنسانية في سورية.

إن المساواة والعدالة للضحايا أمران ضروريان لاستقرار سورية وسيادة السلام فيها. ويجب مساءلة جميع الأطراف المسؤولة عن خروقات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي. ونكرر دعوتنا إلى إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وتمثل محاكمة مرتكبي جرائم الحرب وغيرها من الجرائم الخطيرة - في غياب عمليات دولية للعدالة - في إطار الولاية القضائية الوطنية حيثما أمكن ذلك، التي تجري الآن على قدم وساق في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إسهاماً حاسماً في ضمان العدالة، وكذلك المبادرة الهولندية الكندية لمحاسبة سورية على انتهاكها لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وسنواصل دعم الجهود الرامية إلى جمع الأدلة، بهدف اتخاذ إجراءات قانونية في المستقبل، بما في ذلك من قبل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، وعمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بجيران سورية لاستضافتهم للاجئين بأعداد كبيرة طيلة أكثر من عقد من الزمان. ونذكر بأنه يجب أن

لا شك أن كافة أعضاء المجلس على دراية تامة بالتطورات المؤسفة في الأرض الفلسطينية المحتلة على مدى الأسابيع الماضية، خاصة ما شهدته مدينة ومخيم جنين من عملية اقتحام من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، مما أسفر عن سقوط العشرات من الشهداء والمصابين الفلسطينيين، على الرغم من الجهود التي بذلتها مصر والعديد من الأطراف الإقليمية والدولية لاحتواء تصاعد العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لقد سبق أن عبرت مصر مرارا وتكرارا عن أن استمرار الإجراءات أحادية الجانب من جانب إسرائيل سيؤدي إلى إحباط أي جهود لاحتواء العنف وتحسين الأوضاع على الأرض، لا سيما تلك الجهود أو المساعي التي بدأت في التبلور من خلال عقد اجتماعي العقبة وشرم الشيخ في شباط/فبراير وآذار/مارس الماضيين بمشاركة الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

لقد أدان أعضاء مجلس الأمن العنف ضد المدنيين خلال الجلسات التي عُقدت خلال الأسابيع الماضية، وهو ذات الموقف الذي عبرت عنه العديد من الدول، وفي مقدمتها مصر، التي أكدت خطورة استمرار الانتهاكات الإسرائيلية الحالية المتمثلة في التوسع الاستيطاني، وهدم المنازل والمنشآت الفلسطينية، واقتحام المدن الفلسطينية، وعمليات القتل التي ترتكبها قوات الاحتلال والمستوطنون ضد المدنيين العزل، بما في ذلك الأطفال، بالإضافة إلى انتهاك الوضع القائم في الأماكن المقدسة في القدس الشرقية في ظل الوصاية الأردنية الهاشمية. أما بالنسبة للوضع في الجولان السوري المحتل، فإنه ليس بأفضل حالا في ظل التوجه الإسرائيلي لمصادرة مساحات من الأراضي لإنشاء توريينات هوائية بحجة توليد الكهرباء، وهو ما يعد مخالفا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي الذي يلزم قوات الاحتلال بعدم تغيير الأوضاع على الأرض.

لقد أحييت الجمعية العامة للأمم المتحدة نكرى النكبة عام 1948، حيث يظل هناك استفسار مشروع في أعقاب تلك العقود: إلى متى ستستمر معاناة الشعب الفلسطيني؟ وإلى متى ستظل قرارات الأمم المتحدة، خاصة قرارات مجلس الأمن، مجمدة في حالة القضية الفلسطينية والأراضي العربية التي احتلت عام 1967 في الجولان

والمشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي في ذلك الصدد موجهة إلى المحتاجين الحقيقيين ومصممة لتعزيز استدامة الاستجابة الإنسانية وفعاليتها من حيث التكلفة. بيد أن الاتحاد الأوروبي لن يمول جهود الإنعاش المبكر التي يمكن أن تدعم الهندسة الاجتماعية والديموقراطية. إن بسورية واحدا من أعلى أعداد المحتجزين والمختطفين والمفقودين في العالم بسبب النزاع المستمر. ولذلك، فإننا نرحب باتخاذ الجمعية العامة القرار (القرار 301/77) بإنشاء مؤسسة مستقلة جديدة معنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية. فستعالج المؤسسة الجديدة واجبا إنسانيا واضحا. ولن توضح مصير ومكان وجود الأشخاص المفقودين في سورية فحسب، بل ستوفر كذلك الدعم الكافي لتلبية احتياجات الضحايا والناجين وعائلات المفقودين. والاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم تلك المؤسسة الجديدة.

كما نحیی العمل المستمر الذي تقوم به الجهات الفاعلة الأخرى بشأن هذه المسألة، بما في ذلك المجتمع المدني السوري واللجنة الدولية المعنية بالمفقودين واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ونشدد على ضرورة تعزيز التعاون. وننتطلع إلى المشاركة مشاركة بناءة في المناقشات المقبلة لإنشاء الآلية الجديدة.

وفي الختام، يظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بوحدة الدولة السورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية وسيواصل دعوة جميع أطراف النزاع، ولا سيما النظام السوري وحلفائه، إلى النهوض بحل سياسي موثوق به ومستدام وشامل على أساس التنفيذ الكامل والشامل للقرار 2254 (2015). فهذا هو الطريق الوحيد لتحقيق السلام المستدام في سورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد الشندويلي (مصر): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب لكم عن التهنية مجددا على تولي رئاسة أعمال المجلس خلال الشهر الجاري. وأتوجه بالشكر للإحاطة المقدمة من السيد السفير خالد الخياري. كما أعرب عن تضامن مصر مع بيانات المجموعتين العربية والإسلامية، وكذلك حركة عدم الانحياز.

140 آخرين بجروح في مخيم جنين للاجئين، في عمق المنطقة أ.ف. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فسيكون عام 2023 هو العام الأكثر دموية بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية منذ بدء سجلات الأمم المتحدة في عام 2004. وقُتل وجرح عدة إسرائيليون في هجمات شنها مقاتلون فلسطينيون. ويستحق الإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء أن يعيشوا في أمان. وبينما نسلم بالشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، فإننا نكرر التأكيد على أنه يجب على قوات الأمن الإسرائيلية أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس في استخدامها للقوة. ويجب احترام القواعد الدولية لحقوق الإنسان. إن العنف ضد المدنيين، سواء ارتكبته قوات الأمن الإسرائيلية أو المستوطنون الإسرائيليون أو المقاتلون الفلسطينيون، غير مقبول ولا يمكن تبريره.

إن المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي ويجب أن تتوقف. فالمستوطنات الإسرائيلية وعنف المستوطنين يؤججان العنف في الضفة الغربية ويقوضان احتمالات قيام دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة للأراضي. والمواقفات الأخيرة على بناء وحدات سكنية جديدة في المستوطنات، وكذلك التغييرات الإدارية التي تبسط نظام التخطيط لمستوطنات جديدة وإنشائها غير مقبولة.

لقد وُقعت اتفاقات أوسلو قبل 30 عاما. ومثلت خطوة نحو السلام وحل الدولتين. وكانت أشياء كثيرة مختلفة في ذلك الوقت، الحالة في الميدان والسياسة وحتى العالم. ولكن أحد العوامل المهمة على وجه الخصوص كان حاضرا، مما دفع الإسرائيليين والفلسطينيين إلى الاجتماع حول طاولة لأشهر للتفاوض، على الرغم من خلافاتهم وشكوكهم تجاه بعضهم بعضا. وثمة قاسم مشترك بين تلك الشخصيات السياسية والقادة السياسيين الفلسطينيين والإسرائيليين. فليدهم رؤية لتحقيق السلام ورؤية لتحقيق السلام لشعوبهم، ورؤية لتحقيق السلام لأبنائهم وأحفادهم والأجيال المقبلة. وبفضل رؤيتهم، وأفاق عيشهم جنبا إلى جنب في دولتين، تمكنوا من السير في طريق معقد ومليء بالتحديات بهدف إحلال السلام. ويوجد اليوم جيل كامل من الإسرائيليين والفلسطينيين الذين لم يكونوا قد ولدوا وقت اتفاق أوسلو. وبعضهم

السوري وجنوب لبنان؟ وإلى متى يظل مجلس الأمن عاجزا عن توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني بالرغم مما نشهده من استهداف للمدنيين بصورة يومية من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين؟ إن الحديث عن أي إصلاح جاد لمجلس الأمن لا بد أن يتضمن بشكل بديهي، ضمن أمور أخرى، احترام قرارات المجلس التي يُنظر لها باعتبارها تمثل إرادة المجتمع الدولي. لقد سبق أن أوضحت مصر أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة العربية وأنه لن تكون هناك أي إمكانية لتحقيق الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط ما لم يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة وتحرير الأراضي العربية المحتلة في الجولان السوري وجنوب لبنان.

وأود أن أشير إلى ترحيب مصر باعتراف المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة عقد مؤتمر وزاري على هامش أعمال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة في 21 أيلول/سبتمبر بهدف حشد الدعم السياسي والمالي اللازم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، في ظل العجز المالي غير المسبوق الذي تواجهه هذا العام، ولضمان استمرار أنشطتها في مناطق عملياتها، تعزيزا للأمن والاستقرار الإقليميين.

وفي الختام، تؤكد مصر مجددا دعمها الثابت للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير واستقلال دولته على خطوط الرابع من حزيران/يونيه عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لمقررات الشرعية الدولية والقانون الدولي ومبادرة السلام العربية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

شهدت الأسابيع القليلة الماضية تصاعدا مقلقا للعنف في الضفة الغربية المحتلة. وفي أوائل تموز/يوليه، نفذت القوات العسكرية الإسرائيلية واحدة من أوسع العمليات في الضفة الغربية منذ أكثر من 20 عاما، فقتلت 12 فلسطينيا، من بينهم أطفال، وأصاب أكثر من

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد عجيب (الجمهورية العربية السورية): يؤيد وفدي بيان حركة بلدان عدم الانحياز وبيان المجموعة العربية، ويود أن يدلي بالبيان التالي بصفته الوطنية.

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ أسابيع مضت اعتداءاتها الهمجية وممارساتها الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني الشقيق وأهلنا في الجولان السوري المحتل الذين يواجهون آلة الحرب الإسرائيلية بأيديهم العارية، ويعلنون رفضهم لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي لأرضهم وإقامة المشاريع الاستيطانية عليها، وتهجيرهم من مدنهم وقراهم وتدمير منازلهم، الأمر الذي يقوض كل فرصة للسلام والاستقرار في المنطقة.

إن الجمهورية العربية السورية تدين بشدة هذه الاعتداءات الإسرائيلية التي تمثل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، وتؤكد على أن سياسة التصعيد الإسرائيلية ليست إلا تعبيراً عن عجز قوات الاحتلال عن إضعاف عزيمة الشعب الفلسطيني وتمسكه بحقوقه التاريخية المشروعة المتمثلة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، والعودة إلى أرضه.

إن حالة الشلل التي يعيشها مجلس الأمن وعدم قدرته على إيجاد حل عادل وعاجل لقضية الشعب الفلسطيني التي طال أمدها، بسبب عرقلة عضو دائم واحد فيه، تضرر بسمعة المجلس وبقدرته على الوفاء بمسؤولياته في وقت نحن بأمس الحاجة فيه إلى تحرك عاجل منه لوقف جرائم سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومحاسبة مرتكبيها، وضمان عدم تكرارها، وإلزامها بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف.

لقد بات من الواضح أن الأزمات السياسية المتكررة التي تواجهها الحكومات المتعاقبة لكيان الاحتلال الإسرائيلي تدفع قادتها غير القادرين على حلها إلى تصدير أزماتهم الداخلية من خلال شن

لم يفقد إيمانه بحل الدولتين فحسب، بل لم يكن لديهم قط مثل هذا الإيمان في المقام الأول. ويلجأ العديد من الشباب إلى العنف، وهو أحد أعراض عدم وجود رؤية للحل السياسي. وفي الوقت نفسه، يدفع العنف الطرفين بعيداً عن السلام وحل الدولتين.

ولذلك، ندعو القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى تحمل المسؤولية عن ضمان أن تكون لدى الأجيال القادمة رؤية لشيء آخر غير انعدام الثقة والعنف والدمار. فلا يمكن أن تستمر الحالة الراهنة بأي حال من الأحوال. وليس من مصلحة أي من الطرفين إبقاء النزاع دون حل. ويحتاج الطرفان إلى التأكد من أن لدى شعبيهما رؤية للحل السياسي.

وأخشى أن مناقشاتنا في هذه الاجتماعات محكوم عليها بتكرار نفسها ما لم نجد طريقة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وهذا يتطلب في المقام الأول اتخاذ خطوات لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ومن الضروري أيضاً وجود قيادة فلسطينية قوية وموحدة، تتمتع بشرعية ديمقراطية متجددة. ومن الأهمية بمكان أيضاً مواصلة تعزيز ودعم السلطة الفلسطينية ومؤسساتها والاقتصاد الفلسطيني. ونرحب بأن الحكومة الإسرائيلية أعلنت أنها أيضاً تريد أن ترى السلطة الفلسطينية وقد تعززت. وستواصل النرويج جهودها لتنشيط عملية السلام. ونشجع زيادة الدعم لبناء المؤسسات الفلسطينية ولوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وستعقد النرويج الاجتماع الوزاري المقبل للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في 20 أيلول/سبتمبر في نيويورك. وبعد مرور 30 عاماً على اتفاق أوسلو الأول، أي حتى اليوم تقريباً، وبروح الذين تفاوضوا بشأنه، سيكون الاجتماع فرصة للوزراء لمناقشة كيفية العمل معاً لزيادة جهودنا لإحياء رؤية للسلام وإنهاء النزاع.

واسمحوا لي أن أكرر موقف النرويج الواضح. بعد مرور ستة وسبعين عاماً على موافقة الأمم المتحدة على خطة التقسيم، نرى أن الحل التفاوضي القائم على وجود دولتين، على أساس خطوط عام 1967 وقرارات الأمم المتحدة والمرجعيات الدولية، هو السبيل الأمثل لتحقيق سلام دائم.

النقاط التابعة لقوى الأمن الداخلي في بلدة القحطانية في القنيطرة، في انتهاك سافر جديد لاتفاق فصل القوات لعام 1974.

تدين الجمهورية العربية السورية جميع الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي السورية وعلى أهلنا في الجولان السوري المحتل، وتحذر من مخاطر سياسات إسرائيل العدوانية وحكوماتها المتطرفة والتي تدفع بالمنطقة نحو تصعيد شامل ومرحلة جديدة من انعدام الأمن والاستقرار. وتطالب سوريا مجلس الأمن بالخروج عن صمته وتحمل مسؤولياته بشكل عاجل لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بما فيها الجولان السوري، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مقدمتها قراري مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) والقرار 497 (1981) الذي اعتبر قرار إسرائيل بضم الجولان باطلا ولاغيا ولا أثر قانوني له.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أوضح أن وفدي لن يرد على ما جاء في بيان ممثل الاتحاد الأوروبي من مغالطات واتهامات لبلدي لا أساس لها من الصحة والتي تخرج تماما عن سياق ومضمون نقاش اليوم. فالتركيز على قضية الشعب الفلسطيني وقضية أهلنا في الجولان السوري المحتل أهم بكثير من أن يضيع وفدي وقته ووقت المجلس في الرد على اتهاماته ومغالطاته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كازاخستان.

السيدة باكيبيكي (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): نشيد برئاسة المملكة المتحدة لاستضافة هذه المناقشة بشأن الشرق الأوسط، ونشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته الإعلامية.

ونردد تحذيرات الأمين العام أنطونيو غوتيريش وغيره من الأطراف الفاعلة الرئيسية في المجتمع الدولي من أن دورة النزاعات الجارية حاليا في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، مدعاة للقلق الشديد. وذلك لأن النزاع يمكن أن يتصاعد إلى مزيد من التوترات على جميع المستويات، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة بأسرها وخارجها؛ وبالتالي فإنه يتطلب اهتمامنا العاجل.

وتصعيد أعمال العدوان ضد شعبنا الأعزل في فلسطين والجولان السوري المحتل، في تكريس واضح لنهج قانون القوة وشريعة الغاب، وتجاهل وقح للقانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، حيث تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، سياساتها العدوانية بحق أهلنا في الجولان السوري المحتل منذ عام 1967، وممارستها لأبشع انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الاعتقال والقتل والتجريد والاستمرار في إغلاق معبر القنيطرة منذ عام 2014 وحتى اليوم، وهو شريان الحياة الوحيد الذي يسمح بتواصل أبناء الجولان المحتل مع أهلهم في وطنهم الأم سوريا، وذلك بموجب اتفاق فصل القوات لعام 1974.

كما تمنع قوات الاحتلال في سياستها التوسعية الممنهجة ومشاريعها لبناء آلاف الوحدات السكنية والبؤر الاستيطانية بهدف تكريس احتلالها للجولان وفرض التغيير الديمغرافي وزيادة أعداد المستوطنين فيه، حيث قامت خلال حزيران/يونيه الماضي باقتحام منطقة الحفاير شرق قرية مسعدة في الجولان السوري المحتل لتجريف أراضيها الزراعية تمهيدا لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية المتمثلة في إقامة توريينات هوائية على هذه الأراضي. كما تخطط لتجريف ما تبقى من منازل في قرية عين فيت التي دمرها الاحتلال في عام 1967 وهجر أهلها منها بهدف طمس هويتها العربية السورية وتحويلها إلى موقع عسكري لقواتها في انتهاك جديد لقرار مجلس الأمن 497 (1981).

إن خطورة المشاريع الاستيطانية وإقامة التوريينات الهوائية تكمن في خنق قرى الجولان المحتل وتقطيع أوصالها وعزلها عن بعضها وتهديد الزراعة فيها والتي تعد مصدر رزق معظم أهالي الجولان، إضافة إلى تهجير أهالي كل الجولان وإحلال مستوطنين محلهم.

بالتزامن مع ذلك، تمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي باعتماداتها على أراضي الجمهورية العربية السورية، حيث شنت بتاريخ 19 تموز/يوليه الجاري عدوانا برشقات من الصواريخ من شمال الجولان المحتل، استهدفت بعض النقاط في محيط دمشق، مما تسبب بوقوع إصابات وخسائر مادية. كما شنت عدوانا جديدا قبل يومين فقط على بعض

عن طريق الحوار، تمثيلاً مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينبغي الاستفادة من الآليات والمبادرات الأخرى، الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء، مثل خريطة الطريق للسلام، ومبادرة السلام العربية، ومجموعة رباعية معنية بالشرق الأوسط يتم إحيائها أو نسخة من المجموعة الرباعية تتكيف مع السياق الحالي، بغية تسوية الحالة اليوم.

وكازاخستان على استعداد للانضمام إلى كل جهد وساطة جماعي، ولا سيما دعوة جميع القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى إبداء حسن النية السياسية حتى يتمكن الجانبان من العيش في سلام وأمن وتقدم وازدهار، وهي أهداف الشعبين التي طال انتظارها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد عبد العزيز.

السيد عبد العزيز: أود أن أشكر وكيل الأمين العام خالد خياري على إحاطته الشاملة اليوم وأن أضم صوتي للبيان الذي سيلقي به اليمين باسم المجموعة العربية فيما بعد.

نجتمع اليوم في ظروف إقليمية بالغة التعقيد والحساسية في منطقة الشرق الأوسط، نتيجة لاستمرار إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، في تحدي إرادة المجتمع الدولي، والهجوم على الأمم المتحدة؛ وإصرارها على انتهاك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، في غياب تام لأي مسؤولية دولية أو جنائية عن هذه الانتهاكات والهجمات. ولا يخفي على أحد أن أهم الأهداف الخبيثة للحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة هو القضاء على فرص تحقيق حل الدولتين، وبالتالي على فرص قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف؛ بالاستمرار في سياساتها الاستيطانية التوسعية بالمخالفة لقرار المجلس 2334 (2016)، بما في ذلك إجراءات التهجير والمصادرة والهدم ودعم المستوطنين الإسرائيليين، وتكثيف هجماتها الهادفة لتغيير الواقع التاريخي على الأرض الفلسطينية، وخاصة في القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة؛

بل وسعيها لإقامة قوات أمنية خاصة لدعم المستوطنين في اعتداءاتهم غير الشرعية على الشعب الفلسطيني الأعزل، بالمخالفة

وتتشاطر كازاخستان القلق العام إزاء استمرار التوسع الاستيطاني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ويساورنا القلق إزاء التصعيد الأخير للعنف في جنين بالضفة الغربية.

وتدعو كازاخستان الإسرائيليين والفلسطينيين إلى الامتناع عن جميع الأعمال التي يمكن أن تقوض فرص حل الدولتين. ومن ثم نناشد جميع القيادات السياسية والمجتمعية والدينية ألا تدخر جهداً من أجل وضع حد للأعمال العدائية المتصاعدة.

وفي ضوء ما تقدم، تقترح كازاخستان إحياء الحوار بين جميع أطراف النزاع، مصحوباً بتدابير جديدة لتحسين الحالة الإنسانية لسكان غزة بغية بناء الثقة والحد من التهديدات الأخرى. وذلك أمر أساسي لأن غزة تظل جزءاً لا يتجزأ من الحل القائم على وجود دولتين، تمثيلاً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والرئيسية.

وتؤكد كازاخستان مجدداً الحاجة الملحة إلى دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في دورها الحاسم الأهمية في التخفيف من تدهور الحالة في غزة وتعزيز التنمية الطويلة الأجل للمنطقة. إن الحالة الراهنة، التي نشهدها اليوم، هي حالة من تفاقم الفقر والبطالة، وبالتالي التراجع الاقتصادي المزمع الذي سيؤجج المزيد من الصراع. ولا بد من عكس مسار تدهور الحالة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

ولذلك، ندعو الجانبين مرة أخرى إلى الامتناع عن العنف والعمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية على أساس مبدأ وجود دولتين لشعبين. وينبغي أن يضمن هذا المفهوم حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في إقامة دولة، إلى جانب حق إسرائيل في الأمن.

وتتمثل سياسة كازاخستان الطويلة الأمد في الدعم الكامل لإنشاء دولة فلسطين المستقلة، التي تتعايش بسلام مع إسرائيل داخل حدود عام 1967 وتحصل على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وننضم إلى الآخرين في التشديد على أن الحل القائم على وجود دولتين هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق من أجل تحقيق سلام دائم؛ ويجب التوصل إليه

وفي الوقت الذي تقدمت فيه دول ومنظمات عديدة هذا الأسبوع بأرائها القانونية لمحكمة العدل الدولية حول عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وفي صدارتها جامعة الدول العربية، فإننا نتطلع إلى صدور الرأي الاستشاري للمحكمة بناءً على طلب الجمعية العامة في قرارها 247/77، الذي من شأنه أن يرسى أسساً قانونية راسخة جديدة تعزز من دعائم الشرعية الدولية.

لقد اعتمدت القمة العربية الثانية والثلاثون المنعقدة في المملكة العربية السعودية قراراً محورياً بعودة سورية لاستئناف عضويتها المعلقة في جامعة الدول العربية؛ وبتعزيز التعامل العربي مع القضية السورية سعياً للتوصل لتسوية سلمية شاملة تكفل استعادة سورية لوضعيتها، في إطار يحترم سيادة سورية على كافة أراضيها ويقضي على التواجد الأجنبي غير المشروع فيها، بما فيه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان العربي السوري المحتل؛ ويقضي على النشاط المتزايد للتنظيمات الإرهابية على الأراضي السورية. وإذ تعبر جامعة الدول العربية عن سعادتها برد الفعل الدولي المؤيد لهذا التوجه؛

ومع علمها بتحفظ البعض، فإنها تعرب عن القلق إزاء افتقاد مجلس الأمن للوحدة اللازمة فيما يتعلق بالتعامل مع آلية إيصال المساعدات عبر الحدود وعبر خطوط التماس، رغم الحلول الوسط البناءة التي تقدم بها حاملا القلم في هذا الصدد، والقرار السيادي للحكومة السورية بفتح معبر باب الهوى لإيصال الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية في شمال غرب سورية لمدة ستة أشهر. وهنا فإن جامعة الدول العربية تدعو مجلس الأمن لتكثيف العمل المشترك مع الحكومة السورية للتغلب على الأزمة الإنسانية الحادة التي يتعرض لها الشعب السوري في إطار مقبول لجميع الأطراف؛ يحافظ على حياد واستقلالية وعدم انحياز عمليات إيصال المساعدات الإنسانية، ويضمن سيادة سورية ووحدتها أراضيها، ويقود لتوفير الدعم المالي اللازم لتمويلها.

وفي الوقت الذي رحبت فيه جامعة الدول العربية بتبادل إطلاق سراح الأسرى في اليمن مؤخراً؛ فإنها تعبر عن تقديرها للدور البناء الذي لعبته الأمم المتحدة في البدء العملي في تفريغ الناقلة صافر

لكافة التزاماتها كقوة قائمة بالاحتلال. ويضاعف من أزمة استمرار الوضع الحالي غياب أي أفق سياسي للتسوية من جانب المجموعة الرباعية للشرق الأوسط ومجلس الأمن؛ وفشل المجلس في عقد أي اجتماعات لهذه المجموعة لمدة طويلة؛ ولأسباب معروفة تتعلق بالمواجهات والتوترات الحالية في مجلس الأمن حول قضايا أخرى أصبحت تطغى بقوة على اهتمامات مجلس الأمن والمجتمع الدولي. ورغم التشابه الواضح بين هذه القضايا باعتبارها قضايا احتلال لأراضي الغير بالقوة، والتعاطف الدولي الكبير مع فلسطين في الأوضاع المتدهورة الحالية إلا أن المجلس قد اختار أن يتعامل معها للأسف بمعايير مزدوجة، تختلف تماماً عن أسلوب تعامله مع قضية أوكرانيا التي تحظى بكل الدعم التنفيذي والمؤسسي واللوجستي والمادي بما في ذلك من مجلس الأمن. من هذا المنطلق، تقع على مجلس الأمن مسؤولية توفير الحماية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتؤكد جامعة الدول العربية هنا على حتمية ألا ينتظر المجلس حتى تقع انتفاضة فلسطينية ثالثة، أو أن ترتكب القوات الإسرائيلية أو من تدعمهم من جحافل المستوطنين مذبة أخرى مثل مذبة الخليل لعام 1994، حتى يضطر مجلس الأمن لاعتماد قرار جديد يجدد ما ورد من أحكام في قراره 904 (1994).

ورغم الهجوم المستمر للممثل الدائم لإسرائيل على الأمم المتحدة وعلى المجلس، والاتهامات الزائفة التي يروج لها فإن الجامعة العربية تشدد على مسؤولية مجلس الأمن والأمين العام غوتيريش عن وضع المقترحات الواردة في تقريره إلى الجمعية العامة والمجلس عام 2018 حول إجراءات الحماية (A/ES-10/794) موضع التنفيذ لمواجهة الوضع الأمني المتدهور الحالي للشعب الفلسطيني، من خلال اعتماد آلية واضحة للحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل، وللأماكن المقدسة، وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك والصروح الإسلامية والمسيحية المقدسة الأخرى؛ ومع ضمان احترام إسرائيل للولاية الأردنية الهاشمية على هذه المقدسات. ولتعزيز قدرة المجلس على القيام بذلك، فلا بد من تطبيق أسس المساواة الدولية التي تطبق على الدول الأخرى على كل من يأمر أو يرتكب الانتهاكات الإسرائيلية السافرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة على كافة المستويات.

بشكل خاص أن الاشتباكات الأخيرة في مدينة جنين بالضفة الغربية أدت إلى وقوع العديد من الإصابات، أعقبها الهجوم الإرهابي الذي وقع في 20 حزيران/يونيه وأسفر عن مقتل 4 إسرائيليين وحالات هياج ضد الفلسطينيين في نفس اليوم.

ويدين وفد بلدي بشدة جميع أعمال العنف ضد المدنيين ويؤكد من جديد أنه لا يمكن أن يكون هناك مبرر للهجمات الإرهابية. إن استمرار العنف في المنطقة لن يؤدي إلا إلى تفاقم انعدام الثقة وزيادة تقويض الحل السلمي للنزاع. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في ضوء الحالة المضطربة الراهنة على أرض الواقع.

ويحث وفد بلدي بقوة جميع الأطراف على اتخاذ خطوات ملموسة لتخفيف حدة التوتر وتهيئة بيئة مؤاتية للحوار من أجل النهوض بعملية السلام. ونأمل أن نرى التواصل المستمر الذي تم التعهد به في البيانين المشتركين في العقبة وشرم الشيخ في الربيع الماضي.

وفي ذلك الصدد، تعرب حكومة بلدي عن بالغ قلقها إزاء خطة الحكومة الإسرائيلية الأخيرة لتوسيع المساكن في مستوطنات الضفة الغربية وتعديل إجراءات الموافقة على المستوطنات، الأمر الذي يمكن أن يعجل بتوسيعها. ونحث الحكومة الإسرائيلية على التراجع عن سياساتها المتمثلة في الأنشطة الاستيطانية وعمليات الهدم والإخلاء لأنها تشكل انتهاكات واضحة للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتؤكد جمهورية كوريا من جديد التزامها الراسخ بالإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى إحلال سلام دائم في المنطقة. ويؤمن وفد بلدي إيماناً راسخاً بأنه لا بديل عن حل الدولتين اللتين يعيش فيهما الإسرائيليون والفلسطينيون جنباً إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأود أن أعتم هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزام حكومة بلدي الثابت بدعم المبادرات الدولية الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية للشعب الفلسطيني. إن المصاعب المالية المستمرة التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

من النفط للقضاء على أخطارها الأمنية والبيئية على منطقة البحر الأحمر. وتدعم الجهود الرامية إلى استكمال تمويل الأجزاء الباقية من هذه العملية ولتكتيف الجهود السياسية نحو التوصل للتسوية السياسية الشاملة في اليمن.

ورغم الانعكاسات الإنسانية الخطيرة لتزايد المواجهات العسكرية في السودان الشقيق، والجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية لوقف إطلاق النار فوراً بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، سعياً نحو تحقيق التوافق الداخلي بين كافة القوى السودانية، العسكرية منها والمدنية، نحو تنفيذ اتفاق التسوية السياسية وصولاً إلى الحكم المدني المرجو في السودان، فإن الجامعة العربية تعاود التأكيد على الموقف الذي عبرت عنه المجموعة العربية في نيويورك في رسالتها المؤرخة 3 شباط/فبراير 2023 إلى رئيسة مجلس الأمن والأمين العام، دعماً لطلب الحكومة السودانية لإنهاء العقوبات المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن 1591 (2005) والقرارات الأخرى ذات الصلة بدون شروط أو معايير مسبقة، تماماً كما فعل مجلس الأمن في الماضي في إطار القرار 2444 (2018)؛ مما سيمكّن الحكومة السودانية من فرض سيطرتها على كافة أرجاء البلد والحفاظ على السلام والاستقرار، وعلى السيادة الوطنية ووحدة وسلامة أراضيه وشعبه. كما تحث الجامعة الدول والمنظمات المانحة على تقديم الدعم اللازم للسودان في أزمتته الاقتصادية والإنسانية الحالية.

وتتطلع جامعة الدول العربية، في الختام، كشريك فاعل للأمم المتحدة، لاستمرار التعاون والتنسيق مع مجلس الأمن في التعامل الفعال مع هذه القضايا وغيرها من القضايا العربية الهامة المدرجة على أجندة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم سانغجين (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر الأمين العام المساعد خياري على إحاطته اليوم.

تشعر جمهورية كوريا بقلق شديد إزاء الحالة الأمنية في إسرائيل وفلسطين، التي ما فتئت تتدهور منذ أوائل هذا العام. ومما يثير القلق

الدبلوماسية لجلب الأطراف المعنية إلى طاولة المفاوضات وتعزيز الاتصالات وسد الثغرات في مواقفها. وينبغي أن يكون الهدف هو التوصل إلى اتفاق مقبول للطرفين يعالج التطلعات والشواغل المشروعة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. لذلك ينبغي للجانبين أن يتخذا بنشاط خطوات إيجابية للسماح للمفاوضات باكتساب زخم والعمل معاً من أجل استئناف المفاوضات لتحقيق سلام دائم.

وفيما يتعلق بحل الدولتين، أعربت الفلبين دائماً عن تأييدها لإنشاء دولة فلسطين التي تعيش في سلام وأمن مع جيرانها. وتؤكد الفلبين من جديد تأييدها لحل الدولتين الذي يتصور وجود إسرائيل ودولة فلسطينية قادرة على البقاء تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل. لذلك يجب على جميع الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات من جانب واحد تقوض احتمالات التوصل إلى حل الدولتين.

وفيما يتعلق بعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فإننا نشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها الوكالة، في ظل ظروف استثنائية، للاستجابة الفورية للاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين، بمن فيهم اللاجئون وغير اللاجئين. لذلك ينبغي علينا أن نستمر في دعم عمل الأونروا لحماية وتقديم الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين. وقد دعمت الفلبين عمل الأونروا.

وفيما يتعلق بطريق المضي قدماً، تشجع الفلبين الأطراف المعنية على زيادة تركيزها على بناء الثقة. ونرحب بإقامة علاقات دبلوماسية مؤخراً بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، بغية تعزيز آفاق التوصل إلى تسوية شاملة في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونرحب أيضاً بالاجتماعات التي عقدت مؤخراً بين الأردن ومصر والولايات المتحدة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية في العقبة بالأردن وشرم الشيخ بمصر بهدف تخفيف حدة التوترات، ونأمل أن يتم الوفاء بالتزامات الواردة في البيانات المشتركة الناتجة عنها بحسن نية.

وأخيراً، تؤكد الفلبين من جديد أهمية دعم الخطوات التي من شأنها توسيع مجال الحوارات والمفاوضات الهادفة وبناء الثقة والتفاهم والتعاون من أجل السلام.

في الشرق الأدنى (الأونروا) تبعث على القلق. وفي ذلك الصدد، قررت حكومة بلدي زيادة دعمنا للميزانية البرنامجية للوكالة هذا العام وستواصل دعمها في قابل الأيام.

وبالإضافة إلى ذلك، قررت حكومة بلدي مؤخراً تقديم مساعدة إنسانية إضافية هذا العام للضعفاء في فلسطين واللاجئين الفلسطينيين في المنطقة من خلال الأونروا، فضلاً عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وتأمل كوريا أن يساعد هذا الدعم على تحسين الظروف الإنسانية في المنطقة وتخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين والسكان المعرضين للمخاطر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد نوفيسيو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر المملكة المتحدة على عقد المناقشة المفتوحة الفصلية لمجلس الأمن اليوم بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام المساعد محمد خالد الخياري على إحاطته التي قدمها هذا الصباح.

تتابع الفلبين بقلق بالغ التطورات الأخيرة المحيطة بإسرائيل وفلسطين، بما في ذلك التوترات المتزايدة على أرض الواقع. ونضم صوتنا إلى صوت المجتمع الدولي في حث جميع الأطراف المعنية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتصرف بمسؤولية، وفقاً للقانون الدولي. كما نحثهم على الاعتراف بالحاجة إلى حماية المدنيين، وفقاً للقانون الدولي الإنساني. إننا ندعم جميع الجهود الرامية إلى منع جميع أشكال العنف والإرهاب والتطرف العنيف.

وتسلم الفلبين بأن حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني مفتاح للسلام والاستقرار في المنطقة. فلا يمكن أبداً حل النزاع بالعنف، بل من خلال الحوار الهادف والمفاوضات وفقاً للقانون الدولي.

ويجب أن تظل الدبلوماسية هي القوة الدافعة لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. والواقع أننا جميعاً نريد حلاً شاملاً وعادلاً ومستداماً للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني بغية تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. لذلك يجب أن تستمر الجهود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد الذبحاني (اليمن): أود بدايةً، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على نجاح رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أعرب عن التقدير للإحاطة التي أدلى السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ.

وأود أن أدلي بهذا البيان نيابةً عن الدول الأعضاء بالمجموعة العربية في نيويورك.

رغم دعوات أعضاء المجلس المتكررة إلى التهدئة في الأرض الفلسطينية المحتلة، إلا أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تتجاهل هذه النداءات وتستمر في عدوانها الغاشم ضد الفلسطينيين، المسيحيين والمسلمين، ضاربةً بكل القوانين والمواثيق الدولية وقرارات هذا المجلس المؤقر عرض الحائط.

وفي هذا الإطار، تدين المجموعة العربية بأشد العبارات العدوان الغاشم الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ بداية هذا الشهر على مدينة ومخيم جنين والمدن الأخرى في الضفة الغربية المحتلة، والذي راح ضحيته العشرات من القتلى والمئات من الجرحى، بينهم النساء والأطفال، وتسبب في تهجير اللاجئين وهدم المئات من المنازل. إن هذا العدوان يعدّ استكمالاً لحلقة العنف الدموي الممارس بصورة منهجية ضد الشعب الفلسطيني، سيما منذ بدء هذا العام والعام المنصرم. كما تدين المجموعة عمليات التهجير القسري الممنهج للفلسطينيين، خاصة في مدينة القدس المحتلة، والتي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون، والاعتداء على المصلين واعتقال المئات منهم. إن هذه الأعمال العدوانية غير المسؤولة تضاف إلى سلسلة الجرائم اليومية المرتكبة بحق أبناء الشعب الفلسطيني من قبل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، منذ النكبة وحتى يومنا هذا.

تشدد المجموعة، في هذا الصدد، على ضرورة احترام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للوضع القانوني والتاريخي القائم في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، بما يشمل احترام مكانة الحرم القدسي الشريف بمساحته البالغة 144 دونماً، كمكان عبادة خالص

للمسلمين، واحترام دور إدارة أوقاف القدس وشؤون الأقصى المبارك الأردنية بصفتها الجهة الوحيدة المخولة بإدارة شؤون الحرم القدسي بكامل مساحته وتنظيم الدخول إليه.

كما تشدد على حق دولة فلسطين بالسيادة على مدينة القدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، ومقدساتها، وأنه ليس لإسرائيل - القوة القائمة بالاحتلال - أي حق أو سيادة على مدينة القدس المحتلة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

وتتضمن المجموعة العربية مواقف الدول التي عبرت عن رفض وإدانة العدوان الإسرائيلي الاستفزازي على المدن والمخيمات الفلسطينية، وآخرها مدينة ومخيم جنين، وعمليات تهجير الفلسطينيين من منازلهم في القدس المحتلة. كما تتضمن المجموعة المواقف الراضية لتغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم. وتجدد المجموعة أيضاً تأكيداً على ضرورة مواصلة الجهود والمسااعي الرامية لحماية مدينة القدس المحتلة ومقدساتها، والدفاع عنها في وجه محاولات الاحتلال المرفوضة والمدانة لتغيير ديمغرافيتها وهويتها العربية الإسلامية والمسيحية والوضع القانوني والتاريخي القائم فيها، بما في ذلك سياسة الاستعمار والضم التي تمارسها إسرائيل في المدينة وفي الأرض المحتلة.

إن التوجهات المتطرفة المدانة التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية، في انتهاك صارخ لالتزاماتها كافة بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، قد أدت إلى حالة متزايدة من الاحتقان والتوتر البالغ في الأرض الفلسطينية المحتلة.

إن اطمئنان إسرائيل إلى أن المواقف الدولية مجرد حبر على ورق قد أطلق يدها لتستهدف المدنيين الفلسطينيين وتقتل الأطفال والشباب والنساء والشيوخ في المدن والقرى والشوارع، وتقتحم البيوت والمدارس وأماكن العمل، وتستهدف بشكل متعمد الطواقم الصحية والصحفية، عدا عن هجمات المستوطنين المتطرفين والتوسع الاستعماري والخطابات التحريضية والعنصرية التي تتبناها الحكومة الإسرائيلية بدون حساب أو عقاب، في تحد صارخ للموقف الدولي إزاء احتلالها وانتهاكاتها في الأرض الفلسطينية المحتلة.

واستقلال دولة فلسطين كاملة السيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وعاصمتها القدس. لذا، نطالب دول العالم بالتضامن مع نضال الشعب الفلسطيني والانتصار لقضيته العادلة، والاعتراف بدولة فلسطين، ومنحها حقها بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، وإذ ترحب المجموعة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 247/77، والقاضي بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول ماهية وجود الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي على أرض دولة فلسطين، والآثار المترتبة على هذا الوجود، نظرا لانتهاكه لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، فإنها تثمن عاليا مواقف الدول التي دعمت هذا التوجه، بما في ذلك تلك التي قدمت مرافعات قانونية خطية للمحكمة دفاعا عن القانون الدولي والحق الفلسطيني. كما تحت المجموعة المحكمة الجنائية الدولية على إنجاز التحقيق الجنائي، ومساءلة ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها وترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، بما فيها جرائم الاستيطان والضم والعدوان والحصار المتواصل على قطاع غزة، والإعدام الميداني والمتعمد للمدنيين والصحفيين والمسعفين، والتهجير القسري والاعتقال التعسفي والتتكيل بالأسرى.

وتثمن المجموعة العربية الدور الأردني في رعاية وحماية وصيانة المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، في إطار الوصاية الهاشمية لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية. وتثمن دور لجنة القدس برئاسة جلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية، وتثمن الجهود التي تبذلها وكالة بيت مال القدس التابعة لها. وكذلك توجه التقدير للجهود التي تبذلها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، برئاسة فخامة الرئيس عبد المجيد تبون، دعما للقضية الفلسطينية من خلال المواقف السياسية التاريخية والدعم المالي المستمر لموازنة دولة فلسطين. وتوجه التقدير للمملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز لما تقدمه من دعم للأوقاف الإسلامية بمدينة القدس. وتوجه التقدير لجمهورية مصر العربية بقيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي لدورها التاريخي في دعم القضية الفلسطينية. وكذلك توجه التقدير لكل الجهود العربية

ولذا فإن المجموعة العربية تطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته وتنفيذ قراراته لوقف هذا العدوان الغاشم وجميع الخطوات الأحادية غير الشرعية والاستفزازية التصعيدية، والانتهاكات التي تواصل إسرائيل ارتكابها بلا هوادة من أجل بناء وتوسيع مستوطناتها غير الشرعية، وقتلها للأبرياء واجتياحها المتكرر للمدن والقرى الفلسطينية، ومصادرة الأراضي والممتلكات، وهدم المنازل والمباني الفلسطينية، وتشريد السكان الأصليين، بما في ذلك في مدينة القدس الشريف والانتهاكات المتكررة لحرمة المسجد الأقصى - الحرم القدسي الشريف من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي والمجموعات الاستيطانية المتطرفة.

كما تجدد المجموعة المطالبة بتوفير حماية دولية عاجلة للشعب الفلسطيني وفقا لمقترحات الأمين العام للأمم المتحدة التي رحبت بها الجمعية العامة، خاصة في ظل تصاعد العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني.

وتدين المجموعة العربية سياسة الاعتقال التعسفي الإسرائيلي، والحرمان من العلاج، والإهمال الطبي المتعمد القاتل للأسرى. وتعتبر عن دعمها لنضال الأسرى لتحقيق حريتهم، وضرورة ضمان التزام حكومة الاحتلال بتطبيق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والضغط عليها للإفراج الفوري عن جميع الأسرى والمعتقلين وجثامين الشهداء، ووقف سياسة الإبعاد والإقامة الجبرية، والحبس المنزلي وغيرها. وتطالب المجتمع الدولي والدول الأعضاء في مجلس الأمن بإدانة جميع أعمال العنف الممارسة من قبل سلطة الاحتلال الإسرائيلي والمجموعات الاستيطانية المتطرفة ضد المدنيين الفلسطينيين والمساءلة عن جميع هذه الممارسات التي تستهدفهم، وضرورة تحميل مرتكبيها المسؤولية طبقا لقواعد المساءلة والشفافية التي تطبق على الجميع بخلاف إسرائيل.

نقول مرارا وتكرارا إن السلام العادل والشامل والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بعد أن ينال الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وانتهاء الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري غير القانوني،

من أجل التوصل إلى اتفاق سلام عادل وشامل ونهائي، يسمح بوجود دولتين حرتين ومستقلتين وذاتي سيادة، لهما حدود آمنة دولياً ومؤكدة ومعترف بها على أساس حدود عام 1967 وقرارات الأمم المتحدة واتفاقاتها، والتي تشمل القرارات التي اتخذتها هذه الهيئة. وندعو إلى احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن الامتناع عن أي استخدام للقوة بصورة انفرادية.

إننا ندين العنف بجميع أشكاله. وفي ذلك الصدد، تعرب شيلي عن بالغ هلعها وقلقها إزاء الإجراءات الأخيرة التي زادت من حدة التوترات. وندين أعمال العنف التي ترتكبها حماس وأي جماعة مسلحة تستخدم العنف لتحقيق أي هدف، وكذلك العملية العسكرية الإسرائيلية الواسعة النطاق الأخيرة التي نُفذت في مخيم اللاجئين في مدينة جنين بالضفة الغربية في فلسطين. وشمل الهجوم هدم المنازل وتدمير البنية التحتية العامة والقصف الجوي، مما أسفر عن مقتل بعض الفلسطينيين وجرح الكثيرين وتشريد آلاف آخرين من منازلهم.

ولذلك، ندعو إسرائيل إلى الامتناع عن بناء المستوطنات وتوسيعها وإلى عدم تشجيع إضفاء الشرعية عليها. وهذا يعني ضرورة امتثالها للقرار 2334 (2016) بشأن عدم مشروعية إنشاء المستوطنات. ومع ذلك، من المحبط أنه منذ اتخاذ مجلس الأمن لذلك القرار (انظر S/PV.7853)، استمرت عمليات هدم منازل الفلسطينيين في الزيادة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، فيما يستمر سن تشريعات تنظم إنشاء مستوطنات جديدة. ويتضح ذلك من حقيقة أنه بينما كان هناك 441 600 مستوطن في الضفة الغربية في عام 2019، ارتفع هذا العدد في العام الماضي إلى 700 000 في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ولا بد من وضع حد للأزمة الإنسانية، التي تؤثر بشدة على اللاجئين من النساء والأطفال. وفي ذلك الصدد، نقدر عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد المعاودة (قطر): السيد الرئيس، أود في البداية أن أشكركم على عقد هذه المناقشة الفصلية المفتوحة. كما نشكر السيد خالد الخباري الأمين العام المساعد على إحاطته القيمة هذا الصباح.

الهادفة للحفاظ على مدينة القدس، عاصمة دولة فلسطين، وهويتها العربية الإسلامية والمسيحية، ومقدساتها وتراثها الثقافي والإنساني، ودعم مؤسساتها في مواجهة سياسة الاستيطان والتهويد والتزوير الإسرائيلية الممنهجة، واحتضان اللاجئين الفلسطينيين.

ختاماً، تشدد المجموعة العربية على أن القضية الفلسطينية هي القضية العربية المحورية، وأن استمرارها بنداً أساسياً على جدول أعمال مجلس الأمن منذ عام 1948، لهو دليل، من جهة، على الغبن اللاحق بالشعب الفلسطيني الذي آن له أن يمارس حقه في تقرير المصير، بما في ذلك استقلال دولته، ومن جهة أخرى، دليل على عجز المجتمع الدولي حتى الآن عن إيجاد آلية فعالة لإنفاذ القرارات التي تصدر عن الأمم المتحدة.

وإلى حين تحقيق الحل العادل والدائم لمحنة لاجئي فلسطين وفقاً للقرار 194 (د-3)، فإن المجموعة تشدد على ضرورة استمرار توفير الدعم المالي والسياسي للأونروا. وتؤكد المجموعة مجدداً أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام في الشرق الأوسط هو من خلال حل عادل وشامل على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وآخرها القرار 2334 (2016)، ومبادرة السلام العربية، واستقلال دولة فلسطين على حدود 4 حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يدلوا ببياناتهم في مدة لا تتجاوز ثلاث دقائق إن أمكن، للسماح لنا باستكمال بقية قائمة المتكلمين في الوقت المناسب بعد ظهر اليوم.

أعطي الكلمة الآن لممثلة شيلي.

السيدة نارفايس أوكيدا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): نقدر الفرصة التي أُتيحت لنا للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة والتأكيد مجدداً على الأهمية التي نوليها لهذه المسألة. كما نشكر الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ في إدارتي الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام على العرض الذي قدمه.

نؤكد من جديد على ضرورة إعادة إطلاق عملية المفاوضات المباشرة، بدعم من المجتمع الدولي، بحسن نية بين فلسطين وإسرائيل.

والمسيحية. وفي هذا الصدد، نؤكد على دور الوصاية الأردنية الهاشمية على المقدسات في القدس.

كما نشدد على خطورة التوجهات الإسرائيلية التي تمثلت مؤخرا في قرار الجيش الإسرائيلي البدء في تطبيق قانون إلغاء فك الارتباط على مستوطنات شمال الضفة الغربية المحتلة على نحو يكرس الاحتلال والاستيطان غير المشروع في الأرض المحتلة. وهذا ما يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ولتبيان هذه الحقائق، فإن دولة قطر قدمت مذكرة خطية إلى محكمة العدل الدولية، في معرض نظرها في الرأي الاستشاري الذي طلبته الجمعية العامة للأمم المتحدة حول التبعات القانونية للاحتلال. وأوضحت المذكرة أن التزامات إسرائيل وفق القانون الدولي تقتضي منها الوقف الفوري لاحتلالها غير القانوني، إضافة إلى تقديم تعويض كامل عن الأضرار والمعاناة التي سببها.

وتدعو دولة قطر المجتمع الدولي إلى أن يتحمل عاجلا مسؤولياته الأخلاقية والقانونية في إدانة الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية، وتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني الشقيق، وإلزام إسرائيل بأن توقف انتهاكاتها السافرة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وذلك بدءا بالاحتلال والحصار المفروض على قطاع غزة، والعقاب الجماعي، والاحتجاز التعسفي والاعتقال الإداري - خاصة للأطفال - والإجراءات القمعية بحق الناشطين والمدافعين عن الحقوق الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية، وأن تقدم مرتكبي الجرائم المروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة للعدالة.

إن دولة قطر ثابتة على موقفها المبدئي المتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق إلى أن يسترد حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة والمتواصلة الأركان والقابلة للحياة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. وتؤمن دولة قطر بأن تسوية قضية الشرق الأوسط وإحلال السلام المستدام أمر لن يتحقق من خلال إجراءات فرض الأمر الواقع وأنه لا بديل عن حل الدولتين.

وننضم إلي البيان الذي ألقى باسم المجموعة العربية.

يتضح من الإحاطة التي استمع إليها المجلس اليوم الخطور المتزايدة للحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة في ظل تصاعد العنف. وعلى الرغم من استجابة مجلس الأمن لهذا الوضع من خلال بيانه الرئاسي في 20 شباط/فبراير (انظر S/PRST/2023/1)، فإنه لم يتغير المنحى الخطير السائد. وهذا ما يتطلب إجراءات ملموسة لتفادي المزيد من تدهور الأوضاع ولاضطلاع المجلس بمسؤولياته تجاه هذه القضية، التي تعد منذ عقود القضية المركزية للسلام في الشرق الأوسط.

ومنذ بداية العام الجاري، استمرت بلا هوادة الانتهاكات الجسيمة من قبل سلطات الاحتلال. ومن أخطرهما العدوان على مدينة جنين ومخيمها في حزيران/يونيه الماضي وتموز/يوليه الجاري، وقبل ذلك على قطاع غزة، الرازح تحت الحصار، إضافة إلى اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين الوحشية على قرى فلسطينية. إننا نعيد تأكيد إدانة دولة قطر بأشد العبارات لهذه الاعتداءات التي راح ضحيتها العديد من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ونؤكد أن هذه الأفعال التصعيدية المتكررة تشكل حلقة جديدة في سلسلة الجرائم المروعة التي يرتكبها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، كما تهدد بتلاشي فرص السلام واتساع دائرة العنف.

إن ما نشهده من دورات العنف هو نتيجة متوقعة للنهج الاستفزازي الخطير ضد الشعب الفلسطيني وأراضيه ومقدساته الإسلامية والمسيحية، الأمر الذي تمثل مؤخرا في قيام مسؤولين بالحكومة الإسرائيلية وبرلمانيين ومستوطنين باقتحام المسجد الأقصى المبارك وذلك تحت حماية قوات الاحتلال في انتهاك سافر للقانون الدولي واعتداء ليس على الفلسطينيين فحسب، وإنما على المسلمين حول العالم. ونعرب مجددا عن رفض كافة الإجراءات التي تهدف إلى المساس بالوضع الديني والتاريخي للأماكن المقدسة وتقيد حق المسلمين والمسيحيين في الوصول الآمن والحر إلى أماكن عبادتهم وسياسات تهويد مدينة القدس المحتلة وتغيير هويتها العربية الإسلامية

فلسطين من كرامته. ولا تزال ناميبيا تشعر بالقلق إزاء حقيقة أن الحالة المتردية المتفاقمة التي يواجهها الفلسطينيون لا تزال تبعدنا عن التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. فالغارات العسكرية الإسرائيلية في جنين في الشهر الماضي، فضلا عن الغارات السابقة في أجزاء أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تفاقم حالة محفوفة بالمخاطر بالفعل، مخلفة قتلى وجرحى من المدنيين العزل. ولا يمكن لأي حجة معقولة أن تبرر حجم إراقة الدماء والتصعيد المستمر للعنف.

إن الاحتلال المطول غير القانوني والهجمات المتكررة يديهما الاستخدام غير المتناسب للقوة الذي تمارسه إسرائيل وقد أديا إلى الافتقار لسبل الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية والتعليم. وتأسف ناميبيا لانتهاك تلك الحقوق باستمرار. وعلى وجه الخصوص، بينما يعتبر التعليم حقا أساسيا للجميع، لا يزال الأطفال في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة معرضين للخوف والصدمات النفسية والإصابات الخطيرة، مما يحد من قدرتهم على الالتحاق بالمدارس أو الوصول إليها.

ويكرر وفد بلدي التأكيد على أن المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة تنتهك حقوق اللاجئين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي، ولا سيما القرار 2334 (2016). إن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للاحتلال الطويل الأمد غير المشروع يؤدي إلى تفاقم اليأس، مما يزيد من التوترات في المنطقة.

وتدين ناميبيا بشدة العملية العسكرية الإسرائيلية التي استمرت يومين مؤخرا في حزيران/يونيه في مخيم جنين للاجئين والتي دمرت المركز الصحي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى - وهي بنية تحتية حيوية غير محمية، وبالتالي معرضة للهجمات. وعلى الرغم من تلك التحذيرات، تعترف ناميبيا بالجهود المتضافرة التي تبذلها الوكالة وشركاؤها لكفالة توفير الخدمات الحيوية لملايين اللاجئين الفلسطينيين الضعفاء الذين تأثروا بالنزوح وعواقبه لأكثر من 70 عاما.

ولذلك، لا بد من إنهاء احتلال الأراضي العربية، بما فيها الجولان السوري والأراضي اللبنانية المحتلة والوقف الفوري والكامل للأنشطة الاستيطانية ومحاولات ضم الأراضي.

كما يحرص بلدي على النهوض بواجبه في دعم الشعب الفلسطيني الشقيق وتحسين أوضاعه الإنسانية، وبالتالي دعم الجهود الموازية لتحقيق السلام المستدام. وقد بذلت دولة قطر جهودا موسعة بالتعاون مع الأمم المتحدة، لا سيما في قطاع غزة، لإعادة البناء وتوفير الطاقة الكهربائية، والمساعدات النقدية وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية العاجلة والتنمية. كما تواصل دولة قطر تقديم دعمها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)، حيث أعلنت عن تعهد لدعم مواردها الأساسية لفترة العامين 2023-2024 بإجمالي 16 مليون دولار. ونؤكد مجددا على ضرورة أن يتوفر الدعم المالي والسياسي لهذه الوكالة، التي لا غنى عن دورها إلى حين تحقيق التسوية العادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وختاماً، تعيد دولة قطر التعبير عن دعمها لكل الجهود المخلصة الرامية إلى تحقيق السلم والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، ولا سيما من خلال دعم التوصل إلى تسوية دائمة وعادلة وشاملة للقضية الفلسطينية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ناميبيا.

السيدة كوزي (ناميبيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد ناميبيا البيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ويقدر وفد بلدي أيضا الإحاطة الشاملة التي قدمها الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، السيد خالد الخياري، والتي سلط فيها الضوء على تدهور الحالة الأمنية منذ الإحاطة السابقة (انظر S/PV.9361).

تكشف التطورات الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة عن استمرار اتجاه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وحرمان شعب

في المستوطنات القائمة. وفي ضوء القرارات التي اتخذتها حكومة إسرائيل في حزيران/يونيه بالموافقة على أكثر من 5 700 وحدة سكنية استيطانية جديدة والتغييرات التي أدخلت على عملية الموافقة التي تسهل الموافقة السريعة على بنائها، تكرر جمهورية الأرجنتين الإعراب عن قلقها وتدعو إلى إنهاء التوسع الاستيطاني. وبالمثل، ندين العنف الذي يستحق الشجب الذي يرتكبه بعض المستوطنين المتطرفين ضد الفلسطينيين.

وتعترف الأرجنتين بحق إسرائيل في الدفاع المشروع عن النفس، مشددة على أهمية أن تحترم التدابير المتخذة القانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بمبدأي التمييز والتناسب.

ونؤكد من جديد إدانتنا القوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ونعتقد أن الإطلاق العشوائي للصواريخ من قطاع غزة وجنوب لبنان باتجاه إسرائيل أمر غير مقبول. وفي الأشهر الأخيرة، كررنا إدانتنا للهجمات التي ارتكبت ضد المواطنين الإسرائيليين، ونقدم تعازينا مرة أخرى لأسر الضحايا.

وفيما يتعلق بالحالة في القدس الشرقية، تعتقد الأرجنتين أنها مسألة ينبغي أن يحدد الطرفان وضعها النهائي في المفاوضات الثنائية، متشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتدعو جميع الأطراف، ولا سيما السلطات الإسرائيلية، إلى احترام الوضع القانوني والتاريخي والديني للأماكن المقدسة. وتدعو الأرجنتين الطرفين مرة أخرى إلى العودة إلى طريق المفاوضات من أجل تحقيق سلام عادل ونهائي، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا.

السيد بربوو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب إندونيسيا عن تقديرها للمملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونشكر أيضاً الأمين العام المساعد على أفكاره الثاقبة.

للأسف، بالنسبة للشعب الفلسطيني، لا تزال قصة الحزن والظلم قائمة. فهناك معاناة بشكل يومي جراء عمليات التوسع الاستيطاني

وفي الختام، تؤكد ناميبيا من جديد دعمها القوي للنضال المشروع للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي. ونؤكد من جديد كذلك التزامنا بتحقيق حل الدولتين، الذي يرى إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب، داخل حدود آمنة ومعترف بها، وعاصمتها القدس. ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق الأوضاع الاجتماعية الطبيعية والمساواة القانونية والفرص الاقتصادية والتنمية المستدامة إلا من خلال إقامة الدولة بصورة قانونية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة الأرجنتين.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): تؤيد الأرجنتين التوصل إلى حل سلمي ونهائي وشامل للقضية الفلسطينية، وتؤكد من جديد التزامها الثابت بحل الدولتين، وتحترم التطلعات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين في العيش جنباً إلى جنب، في سلام وأمن. وفي ذلك الصدد، تؤكد الأرجنتين مجدداً دعمها لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة القادرة على البقاء والمعترف بها من جانب جميع الدول، فضلاً عن حق دولة إسرائيل في العيش في سلام مع جيرانها داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تكلم بلدي في عدة مناسبات عن التصعيد المفرع للعنف هذا العام ودعا الأطراف مراراً وتكراراً إلى تجنب زيادة المواجهة والنزاع. وتشعر جمهورية الأرجنتين بقلق عميق إزاء استمرار العنف والخسائر في الأرواح في إسرائيل وغزة والضفة الغربية. وقد اعترفت الجمعية العامة ومجلس الأمن بخطورة الحالة المتعلقة بالمستوطنات الإسرائيلية في القرار 2334 (2016)، الذي تؤيد ما جاء فيه تأييداً تاماً. ويشدد القرار على أن المستوطنات التي أنشأتها إسرائيل في الضفة الغربية والقدس الشرقية ليس لها أي شرعية قانونية، وتتعارض مع القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام وتقوض آفاق حل الدولتين.

وفي ذلك السياق، أعرب بلدي عن قلقه إزاء قرار حكومة إسرائيل بإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية وبناء مساكن جديدة

تصعيد السلطة القائمة بالاحتلال مؤخرا للعدوان، بما في ذلك على غزة ومخيمات اللاجئين، إلى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية المدنية، مما أدى إلى تدهور الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني واللاجئين، ولا سيما النساء والأطفال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة والحماية اللتين تمس الحاجة إليهما، لا سيما عندما تختار السلطة القائمة بالاحتلال عمدا عدم الوفاء بالتزاماتها القانونية.

ومن ناحية أخرى، تواصل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) العمل على الخطوط الأمامية للأزمة، حيث توفر خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. بيد أن الوكالة لا تزال تواجه أزمة مالية خطيرة، كما أن الاعتماد على مساهمات المانحين والتبرعات لا يكفي. ولذلك، ترى إندونيسيا أنه ينبغي منح الأونروا تمويلا مستداما أكبر من الميزانية العادية للأمم المتحدة لكفالة التنفيذ الموثوق لولايتها، والتي عهدنا بها - نحن الدول الأعضاء - إليها.

ثالثا، هناك حاجة إلى بذل جهود جماعية لشق طريق لعملية السلام. وتقدر إندونيسيا كل نهج من نهج "الدبلوماسية التي تتسم بالكياسة" المتبعة حاليا لتوسيع الأفق السياسي. ومع ذلك، ينبغي توجيه كل تلك الجهود والمبادرات نحو كفالة تنفيذ حل الدولتين. ولا توجد خطة بديلة لحل الدولتين. فهي السبيل الوحيد لإحلال السلام المستدام في المنطقة. ومن المهم ضمان أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بعملية متعددة الأطراف ذات مصداقية، وملتزما أيضا بحماية المعايير المتفق عليها دوليا. وما زلنا نأمل أن يهيئ استمرار المصالحة بين الفلسطينيين بيئة شاملة للجميع مواتية لعملية السلام. وإندونيسيا على استعداد لتقديم المساعدة للفلسطينيين في تحقيق تطلعاتهم إلى الحوكمة الفعالة والاستقلال التام.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد دعم إندونيسيا القاطع للشعب الفلسطيني وتضامنها معه. وسنظل ثابتين في دعمنا إلى أن يتوقف حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه القانونية وحقه غير القابل للتصرف في الحصول على الاستقلال. وعلاوة على ذلك، سندعم

غير القانونية، وتقاوم عنف المستوطنين، وعمليات الهدم، والمصادرة، والحالة الإنسانية المتدهورة. لقد تم تحذيرنا من أن عام 2023 قد يكون أكثر دموية. مع ذلك، وحتى مع وجود العديد من الأدوات الدبلوماسية المتاحة، فقد فشلنا في الاستجابة للنداء حتى الآن. ومع مرور منتصف العام، نشهد استمرار الخسائر في صفوف المدنيين، بمن فيهم الأطفال. فهل نريد حقا الانتظار حتى يتم تحطيم رقم قياسي آخر؟ لا ينبغي لمجلس الأمن أن يعتبر الأمر وكأنه عمل كالمعتاد. وبدلا من ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام مجد واتخاذ إجراءات فورية.

وإزاء تلك الخلفية، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن نتوقف الانتهاكات التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال. فعلى الرغم من القانون الدولي الواضح وقرارات الأمم المتحدة، فإن التعدي بضم الأرض الفلسطينية المحتلة وسياسات الفصل العنصري والاستخدام غير المتناسب للقوة أصبح للأسف أمرا طبيعيا. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار الاستنزاف تجاه الأماكن المقدسة يسهم في زيادة تصعيد النزاع. وذلك أمر غير مقبول.

ولا يمكننا أن نسمح لثقافة الإفلات من العقاب المستمرة بأن تسود، لأن كل انتهاك صارخ من قبل السلطة القائمة بالاحتلال لن يؤدي إلا إلى إبعادنا أكثر عن التوصل إلى سلام عادل ودائم. وندعو المجتمع الدولي إلى المطالبة بالمساءلة ونكرر دعوتنا للمجلس إلى كفالة تنفيذ قراراته. ويجب التمسك بمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني لمنع المزيد من التدهور الأمني وتصعيد العنف.

وبتلك الروح، قدمت إندونيسيا تقريرها الخطي إلى محكمة العدل الدولية، فيما يتعلق بفتاها بشأن العواقب القانونية المترتبة على احتلال إسرائيل لفلسطين. وعلاوة على ذلك، ندعو أيضا إلى إقامة وجود دولي في القدس لرصد وكفالة سلامة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، فضلا عن حماية وضع الحرم القدسي الشريف، المكان المقدس لثلاث ديانات.

ثانيا، يجب أن نعمل يدا بيد لتخفيف حدة الحالة الإنسانية. لقد انقضى 75 عاما على النكبة، ومع ذلك لا تزال الكارثة مستمرة. وأدى

المجلس. ويدعو أعضاء الحركة مجلس الأمن إلى التغلب على حالة الشلل الذي يعتريه بشأن القضية الفلسطينية من أجل إيجاد حل عادل للنزاع الذي طال أمده والظلم المأساوي. ولن يفتح ذلك عهدا جديدا لشعب الأرض المحتلة والمنطقة فحسب، بل سيعيد أيضا المصادقية إلى المجلس وإلى نظامنا الدولي بأسره.

تعتقد حركة عدم الانحياز أن القرار 2334 (2016) يوفر مسارا يمكن أن يقضي إلى السلام. فهو يحدد المتطلبات والمعايير الأساسية لتحقيق نتيجة عادلة على أساس حل الدولتين على طول حدود 4 حزيران/يونيه 1967، مع كفالة أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، فضلا عن إيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرار الجمعية العامة 194 (د-3). لذلك، تكرر حركة بلدان عدم الانحياز دعوتها إلى الاحترام الكامل للقرار 2334 (2016) والتنفيذ الفعال لأحكامه والتزاماته، لا سيما من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، ويشمل ذلك التزامات الدول فيما يتعلق بالتمييز - فهي مسألة أساسية لكفالة المساواة. وتشدد الحركة أيضا على ضرورة تكثيف الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية، بما في ذلك جهود المجلس، الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967 والتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل.

وبالمثل، تواصل الدول الأعضاء في الحركة الدعوة إلى الاحترام الكامل لأحكام القرار 2334 (2016) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بأنشطة إسرائيل الاستيطانية ووضع القدس الشرقية المحتلة وتنفيذها. وفي ذلك الصدد، تشعر حركة عدم الانحياز بقلق بالغ إزاء الحالة المتدهورة على أرض الواقع، حيث نشهد تصعيدا للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في انتهاك خطير للقانون الدولي، فيما يتصاعد العنف والاستفزاز والتحرش، ولا سيما عنف المستوطنين وإرهابهم. وقد أدى ذلك بدوره إلى مزيد من الخسائر المأساوية في الأرواح بين المدنيين، بمن فيهم الأطفال، واحتجاز الآلاف من المدنيين الفلسطينيين وانتهاكات أخرى كثيرة جدا لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي.

عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة لتمهيد الطريق للفلسطينيين لإعلان استقلالهم وإسهامهم في عملية السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أذربيجان.

السيدة أهانغاري (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ 120 الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز. وفي البداية، أود أن أهنئ المملكة المتحدة على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن لهذا الشهر وأن أعرب عن تقديرنا للفرصة التي أتاحت للحركة لعرض موقفها بشأن قضية فلسطين.

اجتمعت اللجنة الوزارية لبلدان عدم الانحياز المعنية بفلسطين مؤخرا على هامش الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق بلدان حركة عدم الانحياز، المعقود في 5 تموز/يوليه، واعتمدت إعلانا سياسيا يؤكد من جديد أن التوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين يجب أن يظل أولوية في جدول أعمال الحركة، فضلا عن كونه مسؤولية دائمة للأمم المتحدة إلى أن تُحل القضية بشكل مرض، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، أكدت الدول الأعضاء في الحركة مرة أخرى أن الظلم التاريخي المستمر، وفي صميمه الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ 55 عاما للأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. ومع استمرار حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير والاستقلال، فإن الشلل الدولي الذي طال أمده بشأن هذه المسألة لا يُغفّر. إن توافق الآراء الدولي على الحل العادل راسخ وواضح، وهناك وفرة من الأدوات السياسية والدبلوماسية المتعددة الأطراف لتعزيز تحقيق تسوية عادلة وسلمية. ويجب أن نستخدمها بمسؤولية. ونحن في حركة عدم الانحياز مستعدون للقيام بذلك، ونحث المجلس على التصرف فورا لتحمل مسؤولياته في ذلك الصدد.

ويجب على مجلس الأمن أن ينهض بواجبه بموجب ميثاق الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين وأن يعمل على تنفيذ قراراته. ولا يمكن أن تكون قضية فلسطين استثناء من القانون الدولي أو سلطة

وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار 1860 (2009). ونظرا لغياب الحل العادل، تكرر الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز أيضا دعوتها إلى مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية للشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئين. وتؤكد الحركة من جديد استمرار ضرورة قيام وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية، بالتخفيف من محنة اللاجئين. وتحت الحركة أيضا المجتمع الدولي على تزويد الوكالة بتمويل كاف ويمكن التنبؤ به. ويجب أن يكون ضمان استمرارية الأونروا وإسهامها الكبير في الاستقرار الإقليمي أولوية بالنسبة للمجلس.

لقد تخلت إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بوضوح عن التزاماتها، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية جنيف الرابعة، بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين، كما تشهد على ذلك مؤخرا هجمات قوات الاحتلال الإسرائيلية على مخيم جنين للاجئين، والتي أدت إلى سقوط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، فضلا عن دمار واسع النطاق للمنازل والهيكل الأساسية المدنية الحيوية، وأجبرت آلاف العائلات الفلسطينية على الفرار من الهجوم. ولذلك، تكرر الحركة أيضا دعوتها الطويلة الأمد إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني من أجل ردع الانتهاكات وتعزيز الأمن البشري للسكان في الأرض المحتلة ومنع أي خسائر أخرى في الأرواح البريئة.

وفي هذا الصدد، تكرر الحركة الإعراب عن قلقها البالغ إزاء انعدام المساءلة عن جميع الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي قد يشكل الكثير منها جرائم حرب. ويجب على إسرائيل أن تمتثل للقانون الدولي وأن تُحاسب على ازديادها الصارخ للمجلس والتزاماتها القانونية الدولية. إن غياب العدالة لا يؤدي إلا إلى زيادة الإفلات من العقاب وتكرار الجرائم ويزعزع استقرار الحالة على أرض الواقع، مما يقلل من احتمالات السلام. لذلك، ستواصل الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الدعوة

ويجب اتخاذ إجراءات فورية للمساعدة على تهدئة الحالة المضطربة، والتي يجب أن تشمل وقف جميع التدابير الانفرادية وغير القانونية التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن الأعمال التي تنتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بالوضع التاريخي والقانوني الراهن للقدس وأماكنها المقدسة، هي أعمال استفزازية وخطيرة وتدمر آفاق السلام. ونكرر دعوتنا إلى الاحترام الكامل للوضع التاريخي والقانوني القائم والوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية في المدينة وحماية حرمة الأماكن المقدسة، وجميع أحكام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتشيد حركة عدم الانحياز بجهود جلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب، بصفته رئيس لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. وقد رحبنا بالنداء الذي وقعه الملك محمد وقداسة البابا فرنسيس في الرباط في 30 آذار/مارس 2019، مؤكداً على الدور المهم الذي تؤديه القدس بوصفها مدينة تسامح واحترام متبادل بين أتباع الديانات السماوية الثلاث وضرورة المحافظة على خصوصياتها ومعالمها كمدينة للتعايش السلمي. وفي هذا الصدد، تكرر حركة عدم الانحياز رفضها لضم إسرائيل المزعوم للقدس الشرقية المحتلة وتشدد على وجوب الإدانة القاطعة للتدابير والتهديدات المستمرة فيما يتعلق بالضم من جانب المسؤولين الإسرائيليين، فضلا عن الأنشطة الاستيطانية المستمرة والتشريد القسري للأسر الفلسطينية من منازلها وأراضيها. وينبغي رفض أي تدابير من هذا القبيل على الفور باعتبارها لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني، وينبغي أن تواجه بتدابير صارمة لتحقيق المساءلة عن هذه الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك التدابير المضادة المشروعة.

ولا تزال الحالة في قطاع غزة تثير قلقا بالغا للحركة، ولا سيما الأزمة الإنسانية الخطيرة. وتكرر حركة عدم الانحياز دعوتها إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي غير القانوني، الذي لا يزال يسبب معاناة إنسانية واجتماعية واقتصادية رهيبه لأكثر من مليوني طفل وامرأة ورجل فلسطيني في غزة. ويجب معالجة الأزمة معالجة شاملة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة أوزغور (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): لا تزال الحالة في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، تبعث على القلق البالغ وتستدعي مزيداً من الاهتمام والعمل من المجتمع الدولي. فتكثيف الأنشطة الاستيطانية غير القانونية وعمليات الهدم والإخلاء القسري يقوض التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية ويقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين.

ومنذ بداية هذا العام، تجاوز عدد المستوطنات غير القانونية 13 000 وحدة، وهو يشكل عدداً قياسياً من المستوطنات المسموح بإنشائها خلال عام واحد. وبلغ العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة مستويات تنذر بالخطر. وفي عام 2022، قُتل 224 فلسطينياً، ليسجل مع الأسف العام الأكثر دموية منذ عام 2005. ومنذ بداية هذا العام، أزهرت أرواح أكثر من 200 فلسطيني. ونشهد تزايداً في الاستفزازات التي يقوم بها المتطرفون من خلال المساس بمكانة الحرم الشريف وحرمة. وقد شكّل الاقتحام الأخير لمسجد في عوريف في الضفة الغربية وتدنيس القرآن الكريم جريمة كراهية صارخة. ولا بد من محاسبة مرتكبي هذا الفعل. تولد تلك الاستفزازات مشاعر الاستياء بين بليونيين مسلم في جميع أنحاء العالم.

وندين بشدة الاقتحام الاستفزازي لوزير الأمن القومي الإسرائيلي للمسجد الأقصى، بصحبة المستوطنين المتطرفين وتحت حماية قوات الأمن الإسرائيلية. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى أن تتخذ بشكل جدي التدابير اللازمة لكبح جماح تلك الاستفزازات. ومرة أخرى، نؤكد بقوة ضرورة الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس.

وقد استقبلنا الرئيس عباس هذا الأسبوع في تركيا. وفي تلك المناسبة، أكد الرئيس أردوغان من جديد تضامن تركيا مع الشعب الفلسطيني وشدد على أهمية الوحدة الفلسطينية.

وسنواصل تقديم دعمنا الكامل بهدف تخفيف محنة الشعب الفلسطيني وسنبقى على اتصال مع طرفي النزاع للمساعدة في تهدئة الحالة على الأرض والإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل ناجع لقضية فلسطين.

إلى اتخاذ إجراء دولي لضمان وضع حد للانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل بصورة منهجية ضد الشعب الفلسطيني والمساءلة عنها.

فيما يتعلق بالحالة في الجولان السوري المحتل، تؤكد الحركة من جديد أن جميع التدابير والإجراءات التي قد تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مثل قرارها غير القانوني المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1981، الذي يهدف إلى تغيير الوضع القانوني والمادي والديمقراطي والهيكل المؤسسي للمنطقة، فضلاً عن التدابير الرامية إلى تطبيق ولايتها وإدارتها هناك، لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني. وفي ذلك الصدد، وتمشيا مع الموقف المبدئي لحركة عدم الانحياز، تطالب الحركة إسرائيل مرة أخرى بأن تمتثل لقرار مجلس الأمن 497 (1981) وتتسحب بالكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدودها في 4 حزيران/يونيه 1967، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973).

وعلاوة على ذلك، تؤكد الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز ضرورة أن تتسحب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية، بما فيها مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية العجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما قراري مجلس الأمن 1559 (2004) و 1701 (2006).

وختاماً، تغتنم الحركة هذه الفرصة لتكرر دعوتها إلى بذل جهود دولية جماعية لدعم القانون الدولي من أجل وضع حد لهذا الظلم التاريخي الفادح. وتؤكد الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز من جديد التزامها بتعزيز التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك محنة اللاجئين الفلسطينيين، كما تؤكد مجدداً دعمها للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل تحقيق العدالة وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، بما فيها حقه في تقرير المصير والتمتع بالحرية والاستقلال في دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية. وهي على استعداد للتعاون مع مجلس الأمن ودعمه في الوفاء بمسؤولياته في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): يطيب لي بداية أن أقدم بالشكر لوفد المملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة حول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في وقت تواجه فيه المنطقة عدة تحديات تقف عائقاً أمام تحقيق السلام والأمن واستدامتهما. وأود أن أقدم بالشكر للسيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام.

تشهد عدة دول في الشرق الأوسط نزاعات طال أمدّها وأدت إلى تداعيات سلبية على شعوب المنطقة جعلتها في العديد من النواحي تتخلف عن الركب في تحقيق التنمية والأمن والاستقرار، مما يستلزم تعزيز الجهود الرامية لتسوية النزاعات بالطرق السلمية ودعم المساعي الحميدة للأمم المتحدة بهذا الشأن.

وفي هذا الصدد، تؤكد مملكة البحرين أن قضية فلسطين تبقى القضية المركزية في المنطقة وتستلزم تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال إحياء عملية السلام الشامل والعاقل وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام 1967، وفقاً لحل الدولتين ومبادئ القانون الدولي ومبادرة السلام العربية.

وتؤكد المملكة أيضاً أهمية إنهاء الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية حيث أن استمرار التصعيد سوف يعود بنتائج وخيمة لا يتحملها الوضع الراهن في المنطقة. ويستتكر بلدي الانتهاكات المتكررة بحق المسجد الأقصى المبارك من خلال الاقتحامات المتعددة باعتبارها انتهاكا لقواعد القانون الدولي واستفزازاً لمشاعر المسلمين في كل مكان.

وتشدد مملكة البحرين هنا على ضرورة احترام دور المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة في رعاية المقدسات والأوقاف بموجب القانون الدولي والوضع التاريخي القائم والكف عن الممارسات التي تهدد بمزيد من التوتر والكراهية وتقوض الجهود الدولية المبذولة لدفع عملية السلام.

وتعرب مملكة البحرين عن دعمها لمخرجات قمة دول جوار السودان التي عُقدت في 13 تموز/يوليه في جمهورية مصر العربية

الشقيقة. ونقدر جهود مصر الدبلوماسية الحثيثة في احتضان هذه القمة المهمة ودعوتها للأطراف في جمهورية السودان الشقيقة إلى الالتزام بالوقف الفوري والمستدام لإطلاق النار وإنهاء الحرب وحماية الأرواح والممتلكات وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية وتأكيد الاحترام الكامل لسيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه، فضلاً عن أهمية اعتبارها خطوة مهمة في سياق المساعي الدولية الرامية للتوصل إلى حل سلمي وشامل ومستدام للأزمة الراهنة من خلال مشاركة الأطراف السودانية كافة في حوار وطني جامع يلبي تطلعات الشعب السوداني الشقيق في الأمن والاستقرار والرخاء والحفاظ على مؤسسات الدولة ومقدراتها واستكمال المسار الديمقراطي في البلد.

وختاماً، تشدد مملكة البحرين على أهمية استمرار التعاون الدولي لدعم كافة الجهود الرامية للتوصل إلى حلول سياسية سلمية للنزاعات وترسيخ أسس الاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط بما يلبي تطلعات شعوبها في تحقيق الأمن والازدهار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غيانا.

السيدة رودريغز - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

لا تزال غيانا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة المتفجرة والعنف المتصاعد في فلسطين، اللذين أسفرا عن فقدان أرواح غالية وإصابات جسيمة وتدمير للهياكل الأساسية. وتفاقم تلك الأحداث الجمود الذي يشهده النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي طال أمده وتجعل التوصل إلى حل دائم يبدو بعيد المنال.

ويشكل تدهور الحالة في الأراضي المحتلة وتشريد المزيد من الأشخاص مصدر قلق بالغ لدى غيانا. وتفاقم تلك الحوادث الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها الشعب الفلسطيني وتزيد احتمالات تخلفه أكثر عن ركب التوجه العالمي نحو تحقيق التنمية المستدامة.

وتشعر غيانا بالانزعاج بصفة خاصة إزاء مقتل مدنيين فلسطينيين مؤخراً، بمن فيهم النساء والأطفال، جراء الغارات الجوية في غزة. ومن

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونشكر أيضا الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ضوء استمرار أعمال العدوان الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. إننا ندين العملية العسكرية الإسرائيلية في جنين في وقت سابق من هذا الشهر، والتي تعتبر من أكثر الغارات دموية في الضفة الغربية المحتلة في السنوات الأخيرة. إن وحشية هذه الهجمات، مقترنة بالخسائر في الأرواح البشرية والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية، تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتفاقم الحالة المتوترة أصلا. ونحن، كمجتمع دولي، لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي ونفترج على السلطة القائمة بالاحتلال وهي لا تتقيد بالتزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية.

وقد أوجز الأمين العام رؤيته للجهود المتعددة الأطراف من أجل السلام والأمن في خطته الجديدة للسلام. إن مفتاح هذه الرؤية هو وجود نظام قائم على القواعد يستند إلى القانون الدولي. وبناء عليه لا يمكننا، بوصفنا المجتمع الدولي، أن نسمح بالتطبيق الانتقائي للقانون الدولي في بعض الحالات وتجاهله التام في حالات أخرى. إن احتلال إسرائيل المطول وغير المشروع للأراضي الفلسطينية المحتلة وتوسيعها المتزايد للمستوطنات فيها هما أمر غير عادل ويديم الإفلات من العقاب وينتهك القانون الدولي. ولذلك يتعين مساءلة إسرائيل عن أعمالها في الأراضي الفلسطينية المحتلة وضد الشعب الفلسطيني.

ونود أن نؤكد من جديد أنه يتعين على مجلس الأمن، بوصفه الهيئة المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين، أن يعزز مسؤوليته عن

غير المقبول أن يستمر وقوع الأطفال ضحايا للعنف. فلا ينبغي أن يكون الأطفال هدفا للعنف أو يُعرضوا للأذى أبدا. وينبغي ألا يستمر العمل العدواني الأخير والهجوم الواسع النطاق على الفلسطينيين. وندعو جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة.

وستواصل غيانا بوصفها عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف منذ عام 1975، الاعتراف بكون فلسطين دولة حرة ومستقلة وذات سيادة، استنادا إلى حدود ما قبل عام 1967، كما ستواصل الإسهام في الجهود الملموسة الرامية إلى النهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط. ويسرنا في هذا الصدد أن ننضم إلى زملائنا في تقديم بيان إلى محكمة العدل الدولية تأييدا لإصدار فتوى بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

تدعو غيانا المجتمع الدولي إلى التعجيل بالجهود المبذولة لضمان التوصل إلى حل شامل وعادل وسلمي لقضية فلسطين. وندعو الأطراف المعنية إلى الكف عن الأعمال التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وندعو إلى احترام حقوق الشعب الفلسطيني وحرياته الأساسية، بما في ذلك حقه في العودة إلى بلده، وحقه في مستوى معيشي ملائم لصحته ورفاهه، وحقه في العيش في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومستقرة.

وندعو أيضا إلى العودة إلى الحوار الرامي إلى التوصل إلى تسوية كاملة ونهائية لجميع المسائل المعلقة، وذلك من أجل الهدف النهائي المتمثل في وجود دولتين مستقلتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام. وفي هذا الصدد، تحت غيانا مجلس الأمن على الإسهام في حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني من خلال الوفاء بالتزاماته ذات الصلة بموجب القانون الدولي. وتظل غيانا ملتزمة التزاما لا رجعة فيه بهذه الأهداف وتتضامن بشكل كامل مع الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل من أجل الحرية والسلام.

من الشهداء والجرحى، إضافة إلى جريمتها النكراء عبر استهدافها لمركبة مدنية بالسلاح أفضت إلى استشهاد ركبائها الثلاثة، وكذلك قيام ما يسمى بوزير الأمن القومي بحكومة الاحتلال، المدعو إيتامر بن غفير، مدعوماً بمجموعة من المسؤولين والمستوطنين، باقتحام المسجد الأقصى صباح هذا اليوم، في تحد سافر لمشاعر مئات الملايين من المسلمين حول العالم. وهنا نؤكد رفضنا القاطع لكافة تلك التصعيدات والانتهاكات التي تقوم بها قوات الاحتلال، والتي تستوجب التدخل الفوري للمجتمع الدولي ومجلس الأمن، عبر تحمّل مسؤولياتهم السياسية والقانونية والإنسانية، لوقف تلك الاعتداءات ومحاسبة مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة.

إن بيانات الاستنكار والشجب والإدانة، وعلى الرغم من عدم جدواها على حكومات الاحتلال، وبشكل خاص على الحكومة الحالية والتي تعد الأكثر تطرفاً، إلا أنها وبلا شك تمثل أرضية صلبة لترقية المواقف الدولية الجانحة لمنطق الحلول السلمية، وذلك عبر السعي لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الشقيق، وكذلك دعم جهود دولة فلسطين في الحصول على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة، وذلك تماشياً مع كونها عضواً نشطاً وفاعلاً في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية، ومنها جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز، إضافة إلى عدد من المجاميع الدولية الأخرى.

نؤكد استمرار دولة الكويت في التفاعل البناء مع القضية الفلسطينية العادلة، بوصفها القضية المركزية والمحورية في عالمنا العربي والإسلامي، وذلك عبر دعمها لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 247/77، والقاضي بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول ماهية وجود الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي على أرض دولة فلسطين، والآثار المترتبة على هذا الوجود، حيث أتمننا تقديم مرافعة قانونية خطية إلى المحكمة، معربين في ذات الوقت عن ثقتنا بإيلاء هذه المحكمة الاهتمام البالغ بهذه المرافعة وما يمثّلها من مرافعات تقدم بها عدد من الدول الشقيقة والصديقة، وبما يفضي إلى إصدار الفتوى المطلوبة. وفي سياق متصل نجدد حثنا للمحكمة

ضمان المساءلة عندما يُنتهك القانون الدولي وأن ينهض بها. ولذلك يظل من الأهمية بمكان إنفاذ مقررات وقرارات هذه الهيئة.

وتود جنوب أفريقيا كذلك أن تؤكد دعمنا الثابت لحرية الشعب الفلسطيني في سعيه إلى حقه في السلام والسيادة والحرية والعدالة. ونؤيد في هذا الصدد المبادرة الرامية إلى إعادة تركيز جدول الأعمال الدولي على عمليتي السلام في فلسطين والشرق الأوسط بغية تحقيق حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود معترف بها دولياً على أساس تلك التي كانت قائمة في 4 حزيران/يونيه 1967، أي قبل اندلاع الحرب العربية - الإسرائيلية في عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دولياً.

وما زلنا مصممين على الإسهام في المصالحة والتسوية السلمية للحالة الفلسطينية وعلى مساعدة أطراف هذا الصراع في سعيها الحقيقي لتحقيق السلام والتعايش.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العجمي (الكويت): سيدي الرئيس، بداية أقدم لكم بالشكر على عقد هذه الجلسة، والشكر كذلك موصول للأمين العام المساعد لشؤون الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، السيد خالد الخياري، على الإحاطة التي تقدم بها صباح هذا اليوم.

نجتمع اليوم هنا مجدداً في ظل ما تشهده أرضنا الفلسطينية المحتلة من تصاعد محموم لمسلسل الانتهاكات لكافة قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان من قبل سلطات الاحتلال، وكذلك مواصلة ضربها بعرض الحائط لجميع المطالبات الدولية بوقف التصعيد واستخدام آلة العنف تجاه الشعب الفلسطيني الأعزل، تلك الآلة المدمرة التي لم تفرق بين البشر والحجر، ولا بين طفل وامرأة ورجل، مجددين إدانتنا واستنكارنا الشديدين لكافة تلك الخروقات والانتهاكات، والتي كان آخرها الاعتداء المسلح لقوات الاحتلال على مدينة جنين بالضفة الغربية، والذي خلف وقوع أعداد

الأقصى، وقد أدانت حكومة بلدي الاقتحام السافر وعبرت عن إدانتها واستنكارها لهذه الممارسات الممنهجة التي تعد تعديا صارخا على الأعراف والمواثيق الدولية واستفزازا لمشاعر المسلمين حول العالم. كما ندين بشدة العدوان المتكرر على مدينة جنين، مؤخرا، ونستنكر اعتداءات المستوطنين المتطرفين في عدد من القرى الفلسطينية في الضفة الغربية. ولا شك أن تلك الممارسات تتعارض مع المبادئ والأعراف الدولية كما أنها تقوض جهود السلام. وتعيد المملكة العربية السعودية التأكيد على موقفها الراسخ في دعم جميع الجهود الرامية إلى إنهاء الاحتلال والوصول لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

إن السلام العادل والشامل لن يتحقق في ظل استمرار الممارسات العدوانية وأعمال التهريب والترويع من قبل المتطرفين الإسرائيليين ومصادرة الأراضي وتهجير الفلسطينيين من بيوتهم. فلن يتحقق السلام والأمن والعدل إلا من خلال حل الدولتين وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفق قرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية التي تقدمت بها المملكة عام 2002.

لذلك، السيد الرئيس، نجدد مطالبتنا لمجلس الأمن بتحمل مسؤولياته وتنفيذ قراراته لوقف جميع الخطوات الأحادية غير الشرعية والاستفزازية التصعيدية والانتهاكات التي تواصل إسرائيل ارتكابها بلا هوادة من أجل بناء وتوسيع مستوطناتها غير الشرعية، ووقف استهداف الوجود الفلسطيني بمدينة القدس ومحاولة تغيير طابعها القانوني وتركيبها السكانية والترتيبات الخاصة بالأماكن المقدسة الإسلامية ومحاولات فرض السيادة الإسرائيلية عليها. كما نطالب بتوفير حماية دولية عاجلة للشعب الفلسطيني وفقا لمقترحات الأمين العام للأمم المتحدة التي رحبت بها الجمعية العامة.

ختاما، ندعو الحكومة الإسرائيلية مجددا للاستجابة لنداءات السلام والتعامل بجدية لتسوية الصراع مع الفلسطينيين. ولا شك في أن حل الصراع يصب في مصلحة المنطقة برمتها، بما فيها إسرائيل، التي ندعوها إلى الانخراط في مفاوضات جدية وبحسن نية من أجل تحقيق السلام على أساس حل الدولتين بما يضمن الاستقرار في منطقة الشرق

الجنائية الدولية على إنجاز التحقيق الجنائي ومساءلة ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها سلطات الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، بما فيها جرائم الاستيطان والضم، والعدوان والحصار المتواصل على قطاع غزة، والإعدام الميداني والمتعمد للمدنيين والصحفيين والمسعفين، والتهجير القسري والاعتقال التعسفي والتتكيل بالأسرى.

ونؤكد في ذات الوقت أن السلام العادل والشامل والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بعد أن ينال الشعب الفلسطيني الحر حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وانتهاء الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري غير القانوني واستقلال دولة فلسطين كاملة السيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة في عام 1967، وعاصمتها القدس، وبصورة لا تكون معها الوعود الدولية بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية كمواعيد عرقوب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): أود في البداية، السيد الرئيس، أن أقدم بالتهنئة للملكة المتحدة على رئاستها مجلس الأمن لهذا الشهر، ونعرب عن الشكر الجزيل على الدعوة لعقد هذه الجلسة المهمة التي تستوجب رعاية واهتماما من المجتمع الدولي بأسره. وأتوجه بالشكر إلى السيد خالد الخباري الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ على إحاطته القيمة، ونثمن دوره المحوري وجهوده البناءة في هذا المجال.

تنعقد هذه الجلسة في ظل ظروف دقيقة وحرجة يمر بها الشعب الفلسطيني الشقيق والمنطقة بأسرها بسبب الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل الذي يعاني منذ عقود من تبعات احتلال إسرائيل لأراضيها وتحكمها بمقدراته.

فالحكومة الإسرائيلية، للأسف الشديد، مستمرة في عدوانها اليومي على الشعب الفلسطيني ومقدساته وممتلكاته، وكان آخرها اقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي ومجموعة من المستوطنين باحة المسجد

إلى مزيد من عمليات الإخلاء وتدمير المنازل ونقل المستوطنين، وهي مسألة أدانها في 12 تموز/يوليه ما لا يقل عن ستة خبراء مستقلين من الأمم المتحدة، فضلا عن الأمين العام المساعد الخياري.

ونحن نرفض رفضا قاطعا ذلك السلوك الذي يستخف بالقانون الدولي من قبل السلطة القائمة بالاحتلال. وهذا ليس سوى نتيجة لإطار الإفلات من العقاب الذي تحميها به الولايات المتحدة الأمريكية، شريكها الرئيسي في مجلس الأمن.

إن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو واحد من أكثر الصراعات المؤلمة التي تواجه البشرية منذ أكثر من 75 عاما، عندما بدأت الكارثة الفلسطينية، أو النكبة. ولا يمكننا أن نستمر في المماثلة في اتخاذ خطوات ملموسة لوضع حد للمعاناة التي طال أمدها لشعب بأكمله لا يستطيع أن يكل، ولن يكل، من المطالبة بما هو حق له - الحق غير القابل للتصرف في الوجود، الحق غير القابل للتصرف في العودة إلى دياره، والحق غير القابل للتصرف في العيش في دولة فلسطين الحرة والمستقلة ذات السيادة.

ومن المؤكد أن هذه البانوراما لا تبعث على الأمل، وعلى الرغم من أن هناك من يفضلون عدم التنديد بها علنا، فإن هذه حقيقة تستند إلى حقائق محتملة وتشكل انتهاكا صارخا ومنهجيا وبشعا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وجميع قواعد القانون الدولي.

ولعل هذا هو أفضل مثال على أننا بحاجة إلى تفكيك ما يسمى بالنظام القائم على القواعد الذي تروج له الولايات المتحدة والبلدان التي تدور في فلكها بحماس شديد وتنتظر بفرضه، وهو نظام يقوم على الاستثنائية المفترضة والانفرادية ونظرية التفوق والمعايير المزدوجة والتفسيرات المتساهلة من جانب هذه البلدان لالتزاماتها الدولية. ولا مكان لأي من هذه المفاهيم في الأمم المتحدة، التي تعمل وفقا للقواعد التي قبل بها المجتمع الدولي بأسره في أعمالها وعلاقاتها.

ومن على هذا المنبر، ندعو إلى إنهاء دورة الإفلات من العقاب السائدة التي لم تؤد إلا إلى تشجيع إسرائيل لسنوات على مواصلة جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ونطالب بتقديم المسؤولين عن

الأوسط، والمسارة في إيجاد حل عادل يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. كما نؤكد على ضرورة تفعيل جهود المجتمع الدولي لحل الصراع الأطول في تاريخ الأمم المتحدة، بما يضمن حفظ جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق وفق الأسس والمبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد بيريس أيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نعرب عن امتناننا لعقد هذه المناقشة المفتوحة الفصيلة.

يؤيد وفد بلدي أيضا البيان الذي أدلى به مؤخرا ممثل جمهورية أذربيجان بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وتعبد جمهورية فنزويلا البوليفارية تأكيد موقفها المبدئي التاريخي الداعم للقضية الفلسطينية العادلة. ولن نكل من الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني الشقيق في الوجود في دولته الفلسطينية الحرة المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، وعلى طول حدود ما قبل عام 1967؛ كما إننا لن نكل من دعم كل جهد دولي يقربنا من تحقيق سلام عادل وشامل ودائم بشأن قضية فلسطين.

ونوافق على أن الحالة في الميدان مستمرة في التدهور، وهو أمر يثير قلقا بالغا، لا سيما في غياب أفق سياسي واضح واستمرار سياسات الهيمنة العنصرية والقمع والاحتلال الاستعماري والفصل العنصري التي تنتهجها السلطة القائمة بالاحتلال بشكل منهجي ومتعمد - ليس فقط لإطالة أمد الصراع، بل أسوأ من ذلك، تدمير قابلية حل الدولتين للبقاء.

ومن الواضح أن السلطة القائمة بالاحتلال لا تنوي على الإطلاق إنهاء الاحتلال أو عدوانها الإجرامي، وأن سياساتها تهدف في الواقع إلى السيطرة الكاملة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بل وتصر على تغيير وضعها الديمغرافي، كما يتضح من إعلان النظام الإسرائيلي مؤخرا عن بناء آلاف المستوطنات الجديدة، الأمر الذي سيؤدي بدوره من دون شك

لقد حان الوقت لأن يصبح وعد تحقيق السلام والعدالة والحرية الوارد في ميثاق الأمم المتحدة حقيقة واقعة للشعب الفلسطيني البطل، الذي يطالب بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة. ومرة أخرى، نجدد تضامنا الثابت مع الشعب الفلسطيني الشقيق ودعمنا الذي لا يتزعزع لقضيته العادلة، التي هي مرادف للضمير والكرامة في جميع أنحاء العالم.

أخيرا، نختم بياننا بالتتويه بالتطورات الأخيرة في بعض ديناميات الشرق الأوسط منذ مناقشتنا المفتوحة الأخيرة (S/PV.9309)، ولا سيما عودة الجمهورية العربية السورية إلى جامعة الدول العربية. ونأمل أن تمتد هذه التطورات الإيجابية إلى النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، ونحن على ثقة من أن ذلك سيؤدي إلى تحقيق تطلعات السلام والعدالة لجميع شعوب الشرق الأوسط، بما في ذلك الشعب الفلسطيني النبيل، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي لا تزال محتلة بشكل غير قانوني، بما في ذلك الجولان السوري.

رُفعت الجلسة الساعة 17/45.

الكثير من الألم والمعاناة إلى العدالة وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني النبيل. وهذا ضروري بصفة خاصة بالنظر إلى قسوة آخر حوادث العنف ضد السكان المدنيين الفلسطينيين من جانب السلطة القائمة بالاحتلال ومحاولات التقليل إلى أدنى حد من عواقب ذلك العنف، كما حدث مؤخرا في جنين، على الرغم من أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أكد أنها كانت أكثر العمليات دموية، حيث سقط فيها أكبر عدد من القتلى الفلسطينيين في الضفة الغربية خلال السنوات العشرين الماضية أو نحو ذلك.

ونطالب أيضا باحترام ميثاق الأمم المتحدة والتنفيذ الكامل لجميع القرارات التي يتخذها مجلس الأمن. وندعو إلى وقف أي تدابير أو إجراءات أحادية الجانب يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات وتدمير الأفق السياسي وإطالة أمد النزاع، وإلى إحراز تقدم، دون مزيد من التأخير، ولا سيما في مجلس الأمن، نحو تغيير مركز دولة فلسطين، بحيث تصبح عضوا كاملا العضوية في الأمم المتحدة بشكل نهائي.